

تقديمه:

أفرزت المبادرات الأوروبية والأمريكية المتنافسة في المغرب العربي، انعكاسات على الأمان في دول المغرب العربي بمختلف أبعاده، فقد أثرت السياسات الأوروبية والأمريكية في المجالات الاقتصادي والسياسي والعسكري والثقافي ... وغيرها، حيث كانت بعض الآثار نتاج شروط فرضتها هذه الدول على دول المنطقة، وكان بعضها الآخر نتاجاً طبيعياً لعلاقات الشراكة التي عقدتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي مع دول المنطقة.

لكن ما يثير التساؤل في هذا الإطار هو هل تعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي المتسبب الوحيد فيما يعانيه المغرب العربي من اختلالات ؟ وهل الآثار الناجمة عن التنافس الأوروبي الأمريكي في المنطقة المغاربية سلبية فحسب؟

كما يثير هذا الجزء من الدراسة مواقف الدول المغاربية وسياساتها في مواجهة التنافس الأوروبي-الأمريكي، وما إن جنت هذه الدول فوائد من انخراطها في شبكة من العقود والاتفاقيات في العديد من المجالات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، أم أنها تأثرت سلبياً بهذه السياسات والمشاريع المتنافسة، وما إن كانت الدول المغاربية في موقع فعل أو رد فعل، فهل تفاعلت هذه الدول مع السياسات الأوروبية والأمريكية؟ أم أنها انفعلت معها؟

**الفصل الثالث: .....انعكاساته التنافس الأوروبي-الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**  
**المبحث الأول: مظاهر التنافس الأوروبي، الأمريكي في المغرب العربي.**

يعتقد العديد من المحللين السياسيين أن التنافس هو السمة المميزة للعلاقات الأمريكية-الأوروبية، ويهشون التعاون والتوافق بينهما ما يدل على أن التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الإتحاد الأوروبي ليس حتميا، فهناك مجالات قضائية تحد على الطرفين التعاون والتوافق فيها، وهناك قضائية ومجالات أخرى يستغلها كل طرف لتحقيق مزايا أكبر، ومكانة دولية أهم وأكثر تأثيرا في سلوك الفواعل الأخرى بما فيها الطرف المنافس له مباشرة.

**المطلب الأول: جدلية التوافق والتنافس الأوروبي، الأمريكي.**

الواقع أن وجود علاقات تنافسية بين طرفين، لا يقصي وجود علاقات تعاونية بينهما، ما يجعلنا نفترض عدم وجود صدامات أو مواجهات مباشرة بينهما، (أنظر المطلب الأول من المبحث الأول، الفصل الأول)، وهو ما ينطبق على حال الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتناقض كلاهما من أجل تحقيق مكانة دولية مهمة بالدرجة الأولى، فالولايات المتحدة الأمريكية سعت بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، إلى ضمان تفوقها في شتى المجالات، المجال الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي والسياسي والإيديولوجي وغيرها<sup>1</sup>، وهذا في إطار تكريس هيمنتها، فالولايات المتحدة الأمريكية تعمل على الهيمنة على النظام الدولي من خلال الهيمنة على أقاليمه الفرعية.

من أبرز ما يميز سعيها نحو الهيمنة على النظام الدولي هو الانفرادية individualism، ذلك أن التحالف والتماسك الغربي قد فقد مبررات إستمراريته بعد تراجع الإيديولوجية الشيوعية، ما تجلّى أول مرّة بعد نهاية الحرب الباردة في مؤتمر مدريد (1991-1992)، الخاص بمسار السلام في الشرق الأوسط، والذي تم خلاله تهميش الإتحاد الأوروبي رغم أنه من أهم الفواعل في منطقة الشرق الأوسط، ما جعل الإتحاد الأوروبي يعيد النظر في نهجه التعديي التشاركي (سواء أكان ذلك مع دول كالولايات المتحدة الأمريكية أو مع تحالفات كالناتو) في إدارة بعض القضايا الدولية أو الداخلية<sup>2</sup> (مثل قضية الأمن التي يختص بها الناتو).

لكن هذا لا يعني أن التنافس القائم بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، يلغى تماما إمكانية التعاون بينهما في بعض القضايا والمواقف، فالتنافس بينهما لم يغب حتى في أوج الحرب الباردة (ما نتج عنه انسحاب فرنسا من الناتو)<sup>3</sup>، ما يعني أن التعاون والتنافس الأوروبي-الأمريكي متزامنان، وهناك مظاهر ودلائل تبين أنهما متنافسان وفي الوقت ذاته هناك مظاهر تبين أنهما متعاونان.

1-Samir, AMIN, Op, Cit, p.112.

2-Rémy, LEVEAU, " Etats-Unis\_Europe\_Maghreb, Nouveau champs de forces".

<http://www.revue-lebanquet.com/pdf/a\_0000291.pdf /31/1/2009>

3-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.99.

**الفصل الثالث: .....انعكاساته التنافسي الأوروبي-الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**  
يبيرز التناقض الأوروبي-الأمريكي أكثر في المجال الاقتصادي، وبحدة أقل في المجال العسكري، فعلى المستوى الاقتصادي يمكن ملاحظة التناقض بين الطرفين بوضوح وذلك لأسباب متعددة.

صار الإتحاد الأوروبي يراهن على المجال الاقتصادي خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وتزايد أهمية وفعالية العامل الاقتصادي على المستوى الدولي، لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية صارت تخشى من تصاعد قوة أوروبية ليصبح الإتحاد الأوروبي أحد الأقطاب الاقتصادية الدولية، خاصة وأن مساهمة الإتحاد الأوروبي في الناتج الداخلي الخام العالمي صارت تناقض نظيرتها الأمريكية فقد كانت نسبة مساهمة الولايات المتحدة في الناتج الداخلي الخام العالمي لعام 2008، حوالي 3,30%<sup>1</sup> أما نسبة مساهمة الإتحاد الأوروبي فقد قدرت في نفس السنة بنسبة 28,32%<sup>2</sup>، أي أن نسبة مساهمة هذا الأخير في الناتج الداخلي الخام العالمي فاقت المساهمة الأمريكية فيه، ما يدل على قوة الاقتصاد الأوروبي وإمكانية تفوقه على الاقتصاد الأمريكي. إضافة إلى ذلك يملك الإتحاد الأوروبي ثاني أكبر قطاع زراعي في العالم من حيث الإنتاج ونسبة الأراضي الصالحة للزراعة، وامتلاكه كذلك لنسيج صناعي قوي، ذو إنتاجية عالية ومعدات تكنولوجية متقدمة، مما يجعل الإتحاد الأوروبي يملك دعائم قوية اقتصادية عالمية، ومراهنته على المكانة الاقتصادية الدولية متوقفة على مدى قدرته على تسخير هذه الإمكانيات في خدمة هذا الهدف.

لذا وتبعد لإدراكها بقوة الإتحاد الأوروبي الاقتصادية، عملت الولايات المتحدة على ربط قطاع المحروقات في الدول المغاربية باقتصادها، وذلك من خلال تشجيع الشركات الأمريكية على الاستثمار في هذا القطاع في دول المغرب العربي كأحد استراتيجياتها في المنافسة، حيث يعتقد بعض المحللين السياسيين أن الولايات المتحدة تستعمل التناقض كأحد وسائل ضبط تفاعلات المجتمع الدولي مثل القانون تماما.

أما الإتحاد الأوروبي فيستغل نقاط قوته في منافسة الولايات المتحدة، حيث تستغل أوروبا العملة المشتركة (اليورو) لمنافسة هيمنة الدولار الأمريكي على المعاملات المالية الدولية، علما أن هذه المكانة تجلب لها أرباحاً مالية إضافة إلى ما تحمله من آثار إيجابية على قيمة اليورو ومن ثم على الاقتصاد الأوروبي، لذا لا تشجع الولايات المتحدة التوسيع العمودي (التعمق الوظيفي) للإتحاد الأوروبي، مثلاً تشجع انتشاره الأفقي (على مستوى زيادة عدد الدول العضوة فيه)، لاسيما وأن الولايات المتحدة تعتقد أنه كلما اتجه الإتحاد الأوروبي نحو ضم دول من تخومه الشرقية، تراجعت منافسته للولايات المتحدة<sup>3</sup>، حيث يصبح لاهتمام أوروبا ببناء البيت الأوروبي الأولوية.

مثلاً كان التناقض بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في المجالات التي تشهد تقاربًا في المستوى بين الطرفين، كان التوافق والتعاون بينهما في المجالات التي يميزها تفاوت في مستويات التطور بينهما كال المجال العسكري، أو في مجالات تشهد انسجاماً وتعاوناً بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، بفعل تقاطع مصالحهما بصفة عامة وفي المغرب العربي بصفة خاصة.

1-Pascal, BONIFACE, "L'année stratégique 2009", (Paris, Dalloz/Iris, 2008), p.180.

2-Ibidem, p.94.

3-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.99.

**الفصل الثالث: .....انعكاساته التنافسي الأوروبي- الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**

إن التعاون والانسجام الأوروبيالأمريكي في المغرب العربي، تحركه مجموعة من العوامل لعل أهمها، تبني كل منها للأفكار الليبرالية التي تناهـي بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتبني قضية ضرورة القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واسعة النطاق لما لذلك من أهمية في قيام دولة القانون وحكم راشد وديمقراطي، وفي تبني أساسيات اقتصاد السوق، كما تعد أوروبا أحد حلفاء الولايات المتحدة في مجال محاربة الإرهاب الدولي، وهذا ما يخدم مصلحة أوروبا التي تعمل بوسائل لينة على محاربة عوامل الاستقرار في تخومها الجنوبية، لاسيما وأن هذه الظواهر تهدد استقرار دول جنوب أوروبا ومن ثم كل دول الإتحاد الأوروبي، مثل الإرهاب الدولي الذي حشدت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفاً دولياً لمحاربته، وذلك رغم بعدها عن المنطقة، إلا أنها تعتقد أنه على مدى العشرين سنة المقبلة يمكن لهذه العوامل أن تهدد استقرار الولايات المتحدة<sup>1</sup>، لذا ترى الولايات المتحدة نفسها الوحيدة القادرة على مشاكل المنطقة<sup>2</sup>.

إضافة إلى ما سبق، يعد عدم التكافؤ بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي أحد أسباب التعاون بينهما، إن لم نقل أنه أحد أسباب الخصوص الأوروبـي للولايات المتحدة والذي يتجلـى بوضوح في المواقف من بعض القضايا الدولية، حيث لا يوجد غالباً موقف أوروبـي موحد ومنسجم من بعض القضايا الدولية، ذلك أنه لا يزال بعيداً عن تحقيق الوحدة في السياسة الخارجية<sup>3</sup>، وأبرز مثال على ذلك قضية الحرب على العراق فقد عارضت كل من فرنسا وألمانيا الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق، ما جعل سكريـر الدولة للدفاع "دونالد رامسفيلـد" D. Rumsfeld ينعتهما بالقارـة العجوز، بينما نعت الدول الأوروبـية التي سانـدت القرار الأمريكي بأوروبا الجديدة، والتي سرعـان ما التحقـت بها فرنسـا وألمانياـ المعـارضـتين<sup>4</sup>، فأوروبا حتى اليوم لا تزال قـزماً سياسـياً رغم أنها عمـلاق اقتصـادي.

على المستوى العسكري هناك ضعـف أوروبـي في مجال العـتـاد العسكري، إضافة إلى فشـل الإتحـاد الأوروبي في صياغـة سيـاستـة أمنـية مشـترـكة مـثـلـماً فـشـلـ في بنـاء آلـية عـسـكرـية أورـوبـية مستـقلـة عن الـولـاـتـ المتـحـدةـ، لـذا يـقـيـ الإـتحـادـ الأـورـوبـيـ عـسـكـريـاـ خـاصـعاـ لـمـظـلـةـ عـسـكـرـيـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ (أـيـ النـاتـوـ)، لـذا يـمـكـنـ القـوـلـ أنهـ فيـ المـجـالـ عـسـكـرـيـ هـنـاكـ خـصـوصـ أـورـوبـيـ لـلـوـلـاـيـاتـ المتـحـدةـ أـكـثـرـ مـاـ هوـ تـعـاوـنـ أوـ توـافـقـ.

الواقع أن التـنـافـسـ يـشـرـطـ فيـهـ التـكـافـؤـ بـيـنـ المـتـنـافـسـينـ، لـكـنـ هـلـ تـنـطـقـ هـذـهـ الفـرـضـيـةـ عـلـىـ حـالـ التـنـافـسـ الأـورـوبـيـ-ـالأـمـرـيـكـيـ؟ـ الذـيـ يـعـدـ وـاقـعـاـ رـغـمـ وـجـودـ بـعـضـ التـقاـوـتـ بـيـنـ الـطـرـفـيـنـ فـيـ بـعـضـ الـمـجاـلـاتـ بـحـيثـ يـتـنـافـسـ الـطـرـفـانـ فـيـ الـمـجاـلـاتـ الـتـيـ يـوـجـدـ فـيـ تـكـافـؤـ بـيـنـهـمـاـ وـإـنـ كـانـ نـسـبـيـ.ـ كـمـاـ أـنـ العـدـيدـ مـنـ الـبـاحـثـيـنـ فـيـ هـذـاـ الشـأـنـ يـخـتـرـلـونـ التـنـافـسـ الأـورـوبـيـ-ـالأـمـرـيـكـيـ فـيـ دـوـلـتـيـنـ فـقـطـ هـمـاـ الـوـلـاـيـاتـ المتـحـدةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ وـفـرـنـسـاـ،ـ حـيـثـ تـعـدـ فـرـنـسـاـ أـكـثـرـ الدـوـلـ الـأـورـوبـيـةـ مـعـارـضـةـ لـسـيـاسـاتـ الـوـلـاـيـاتـ المتـحـدةـ وـمـوـاقـفـهـاـ<sup>5</sup>ـ،ـ ذـلـكـ أـنـ أـلـمـانـيـاـ لـاـ تـزـالـ تعـانـيـ

1-Galia, PRESS-BAMATHAN, "The triangular relations between the European Union, the United states and the Maghreb in the year 2030", Jean, DUFOURCQ et Laure, BORGOMANO-LOUP, Op, Cit, p.29.

2-Claude, GÉRARD, Op, Cit, p.243.

3-Samir, AMIN et Fayçal, YACHIR, Op, Cit, p, 23.

4-Aomar, BAGHZOUZ,"La rivalité américano-européenne", Abdenour BENANTAR, Op, Cit, p.100.

5-Ronald, ASMIS et autres, "La sécurité dans le bassin méditerranéen ; nouveaux défis et nouvelles tâches"  
<http://www.nato.int/docu/revue/1996/9603-06.htm/31/109>

**الفصل الثالث: .....انعكاساته التنافس الأوروبي-الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**  
من تبعات الحرب العالمية الثانية، بينما تعد بريطانيا الحليف الطبيعي للولايات المتحدة والممثلة لمصالحها وموافقتها على مستوى القارة الأوروبية<sup>1</sup>.

مما سبق يتضح أن فرضية التنافس الأوروبي-الأمريكي ليست صحيحة بصفة مطلقة، وإنما هناك هامش للتعاون بينهما، إن لم يكن التعاون هو الميزة الغالبة المميزة لعلاقات الطرفين وليس التنافس، فالتحالف الغربي يبقى الأهم من أي مصالح وأهداف فرعية أخرى، ولا يمكن أن تؤثر عليه متغيرات هامشية، لاسيما وأن المغرب العربي لا يشكل بالنسبة للولايات المتحدة أهمية إلا في إطار الشرق الأوسط، فهي تعتبره إقليماً فرعياً من النظام الشرق أوسطي.

### **المطلب الثاني: مجالاته التنافس الأوروبي-الأمريكي في المغرب العربي**

الواقع أن التنافس الأوروبي-الأمريكي لم يكن ظاهرة حديثة ظهرت لأول مرة فيما بعد الحرب الباردة، وإنما ميز التنافس علاقات الطرفين حتى في أوج الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، ويمكن تمييز التنافس بين الطرفين من خلال ثلاث حقب تاريخية:

1- **المرحلة الأولى**: وهي مرحلة الحرب الباردة 1945-1989، والتي برز خلالها التنافس بين الولايات المتحدة وفرنسا داخل حلف شمال الأطلسي، حيث انسحبت فرنسا "ديغول" من قيادة الحلف (ولم تتسحب من عضوية الحلف نهائياً) خلال الستينات، وذلك على إثر تخوف فرنسا من الاتفاق الذي بدأت بوادره بينقطبيين الرأسمالي والاشتراكي فيما يخص الحد من الترسانة النووية، ضمناً منه أن ذلك قد يؤثر على أمن أوروبا.

2- **المرحلة الثانية**: تمتد ما بين نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001، خلال هذه المرحلة تناولت أهمية وفعالية العامل الاقتصادي، هنا بدأت أوروبا تبرز كقوة قادرة على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية لما تملكه من إمكانات في المجال الاقتصادي، وتحقيقها تقدماً على مستوى التكامل لاسيما بعد معاهدة مايسنريخت 1992 التي عكست تعمق التكامل الأوروبي وانتشاره، ما جعل الإتحاد الأوروبي يتتصدر مكانة بين أقطاب النظام الدولي الثلاث إضافة إلى الولايات المتحدة واليابان.

3- **المرحلة الثالثة**: وهي مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ومن أبرز ما عكس التنافس والاختلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الإتحاد الأوروبي هو عدم توافق المواقف الغربية حول الحرب على العراق وخاصة المعارضة الألمانية والفرنسية لهذه الحرب<sup>2</sup>، ما جعل "دونالد رامسفيلد" يميز بين "القارة العجوز" والتي قصد بها كل من فرنسا وألمانيا وأوروبا الحديثة والمتمثلة في الدول الأوروبية المساعدة للقرار الأمريكي بالحرب على العراق، والمتمثلة في بريطانيا.

1-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.100.  
2-Ibidem, p. 99.100.

**الفصل الثالث: .....انعكاساته التنافسي الأوروبي- الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**  
لقد بُرِزَ التناقض الأوروبي- الأمريكي في مؤتمر عمان حيث عارض الإتحاد الأوروبي الفكرة الأمريكية الداعية بإقامة بنك للتنمية للشرق الأوسط برأس مال قدره 50 مليار دولار بحجة وجود مؤسسة مالية مختصة بتمويل مشاريع التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد أعلن " جاك شيراك "

"JACQUES Chirac" أن جنوب وشرق المتوسط هي الفناء الخلفي لأوروبا وفرنسا مستعدة للدفاع عن المصالح الأوروبية في المنطقة في مواجهة مشاريع الولايات المتحدة الأمريكية <sup>1</sup>، وفي المقابل رفضت أوروبا الصيغة الأمريكية لمشروع الشرق الأوسط الكبير 2002، خاصة من قبل ألمانيا وفرنسا، وقد عدلت الولايات المتحدة في صيغة المشروع حتى حضي بالقبول الأوروبي<sup>2</sup>، لذا فإن أول منافس للمشاريع الأمريكية في المغرب العربي هو فرنسا، التي تعمل على تقوية وضعيتها ومكانتها في المغرب العربي اعتماداً على روابطها التاريخية بالمغرب العربي<sup>3</sup>، ومنه فإن التحدي الأساسي الذي تواجهه الولايات المتحدة في المغرب العربي هو النفوذ الفرنسي فيه. لكن وبالرغم من ذلك لا يشكل التناقض الأوروبي الأمريكي إشكالاً بالنسبة لأحد الطرفين بقدر ما يشكل إشكالاً بالنسبة لدول المغرب العربي، التي تبدو عاجزة عن التعامل مع سياسات الطرفين في المنطقة، بحيث لا تصبح سياسات في مقابل المشاريع الأوروبية والأمريكية<sup>4</sup>.

في إطار إستراتيجيتها الكونية لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية تعترف بأن المغرب العربي محمية أوروبية<sup>5</sup>، فقد سمح بذلك إبان الحرب الباردة، لتسهل من مهمة احتواء الانتشار السوفيتي في هذه الأقاليم الفرعية تحت إشراف غربي، فراحـت تتفاوض مع دول المنطقة من أجل إنشاء مجال تبادل حر أمريكي/مغربي، ما أثار استياء فرنسا-على وجه الخصوص- وقد عبر عن ذلك وزير التجارة الفرنسي بكلمة توجه بها إلى المملكة المغربية لدى شروعها في انطلاق مفاوضاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية حول مجال التبادل الحر بقوله: "لا يمكنكم القول بأنكم ترغبون في شراكة مقاطعة مع الإتحاد الأوروبي وفي الوقت نفسه ترغبون في توقيع اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما عليكم الاختيار"، وقد رد عليه وزير التجارة الأمريكي آنذاك "روبرت زويليك" R. Zoellick<sup>6</sup> بأن المملكة المغربية لم تكن ملماً للقوة الفرنسية الاستعمارية القديمة. هذه التصريحات الرسمية تبيّن المواقف الأوروبية والأمريكية من مبادرات الشراكة والآليات التي يطلقها كل منهما في المنطقة، فالإتحاد الأوروبي ينظر إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا على أنه تهديد للشراكة الأورو-متوسطية، لاسيما وأن هذه المبادرة قد همشت فاعلاً أساسياً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هو الإتحاد الأوروبي، كما ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الإتحاد الأوروبي عبر آلياته المختلفة والمتعددة يهدف إلى احتكار المغرب العربي وموارده

1- مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سابق ذكره، ص.66.

2- إدريس الكنبوري: "من يخرج اتحاد المغرب العربي من غرفة الإنعاش؟".

<http:// www.alasr.ws /index.cfm?method=home.con/20/12/2009>

3-Tahar, HAROUN, Op, Cit, p.76.

4- عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق ذكره، ص.49.

5-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.110.

6-Ibidem, p.105.106.

**الفصل الثالث: .....انعكاساته التنافسي الأوروبي- الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**  
لصالحه<sup>1</sup>، كما اعتقدت أن مسار برشلونة قد فشل في تحقيق أهدافه بسبب ضعف الرغبة الأوروبية في مساعدة دول المنطقة على التنمية الاقتصادية وذلك لاهتمامه بشؤونه الداخلية<sup>2</sup>. في مقابل ذلك تخشى أوروبا من أن تشكل الاتفاques بين المغاربة والولايات المتحدة الأمريكية عائقا في وجه تطوير العلاقات بين الأوروبيين والمغاربة، في الوقت نفسه تخشى أوروبا من أن تصبح مجرد جهة ممولة لمشاريع الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي، كما تخشى أن يتتيح ضعفها السياسي فرصة لتغلغل الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي وبالتالي يتأثر نفوذها فيه.

لعل أهم مجال يشكل الساحة الأساسية للتنافس الأوروبي الأمريكي هو المجال الاقتصادي؛ ذلك أن القوة الاقتصادية تشكل أحد أهم مقومات قوة الدول، فالدول التي تملك اقتصادا قويا بإمكانها أن توجه جزءا من مداخيله لتطور قطاعات أخرى، وبالتالي امتلاك مقومات القوة الأخرى، لذا تحرص كل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي على تحقيق امتيازات تجارية مع دول المنطقة، وليس دول الإقليم المغاربي سوى أنموذجا من بين العديد من الأقاليم الأخرى في النظام الدولي.

إضافة إلى الامتيازات التجارية (الأسواق والرسوم الجمركية المنخفضة وغيرها) تعمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي على ضمان تدفق نفط المغرب العربي على المدى المتوسط والبعيد، لذا كان الهاجس الأول لهما إمضاء عقود مع دول المنطقة حول شراء محروقاتها خاصة مع الجزائر وليبيا، وتشجيع استثماراتها في هذا القطاع في المنطقة المغاربية، لاسيما وأن المغرب العربي ينتج حوالي نصف ما تنتجه إفريقيا من النفط، فقطاع النفط أبرز مجال للتنافس الأوروبي-الأمريكي، حيث يسعى كلاهما إلى ضمان تدفق النفط إليه، لاسيما بعد اكتشاف آبار نفطية جديدة في الجزائر ما بين 1995 و2003، حيث يتوقع أنالجزائر ستتصبح أحد المصادر المستقبلية الرئيسية للنفط، كما أنه يتوقع أن 70% من النفط الإفريقي سيكون مصدره المغرب العربي. كما تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنويع مصادرها النفطية حتى تفك ارتباطها بالنفط العربي عموما، وخاصة بعد الصدمة البترولية في السبعينيات وما أفرزته من تداعيات على الاقتصادات الغربية، إضافة إلى أنها تهدف من ذلك إلى ضمان وجود احتياطات نفطية ضخمة تضمن منها الطاقوي على مدى طويل بينما يعد الإتحاد الأوروبي فقيرا في مجال الطاقة، (رغم أن النرويج تحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث تصدير النفط وبعدها بريطانيا)، لذا يتخوف الإتحاد الأوروبي من توارد استثمارات أمريكية نفطية في المنطقة، لاسيما وأن المصانع الأمريكية تعد من أهم المستثمرين في هذا القطاع في المغرب العربي<sup>3</sup>، وفي المقابل تعد الاستثمارات الأوروبية في هذا القطاع هامشية مقارنة بالاستثمارات الأمريكية، ولم يكن الفرق بين الاستثمار الأوروبي والأمريكي في قطاع المحروقات المؤشر الوحيد الذي يبرز وجود تنافس أوروبي أمريكي في المغرب العربي، بل كان تعاقب المشاريع الأوروبية والأمريكية إزاء المنطقة أحد أبرز مؤشراته.

1- Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p, 109.

2-Claude, GÉRARD, Op, Cit, p.243.

3-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.103.104.

**الفصل الثالث: .....انعكاساته التنافسي الأوروبي-الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**

فقد عملت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في إطار تنافسهما على بعث مشاريع ذات شروط تشجيعية في المغرب العربي، وقد جاءت هذه المشاريع متعاقبة حيث جاء كل واحد منها كرد فعل على مشروع الطرف آخر، فقد جاءت الشراكة الإستراتيجية مع المتوسط والشرق الأوسط في مارس 2004، عقب مشروع الشرق الأوسط الكبير إضافة إلى أنهما متشابهان على قدر كبير<sup>1</sup>، لذا فإن تعاقب المشاريع التي يطلقها الطرفان يعد أحد مظاهر ودلائل التنافس بينهما، لاسيما وأن لكل منهما نقاط ارتكاز تعتمد عليها لتقوي نفوذها في المنطقة.

فلعل ما يمنح أوروبا وفرنسا بالأخص القدرة على منافسة الولايات المتحدة في المغرب العربي، هو العلاقات التاريخية بين فرنسا ودول المغرب العربي خلال حقبة استعمارية دامت حوالي قرن من الزمان، وأكثر من القرن في دول أخرى كالجزائر، وما نتج عن ذلك الارتباط التاريخي من عوامل تساعد على بقاء نفوذها في المنطقة لزمن طويل، مثل خلق نخب ذات ثقافة فرونكوفونية موالية لها تحتل مناصب عليا في الدول المغاربية، فقد حرصت فرنسا على التأسيس لقاعدة ارتكاز قوية منذ استعمارها لدول المنطقة هي التبعية الثقافية، وبعد قرابة النصف قرن لا تزال اللغة الفرنسية لغة أساسية في التعليم والإدارة وبعض تخصصات البحث العلمي في دول المغرب العربي، ما يضمن بقاء فرنسا أول شريك لدول المنطقة في المجالين الثقافي والعلمي<sup>2</sup>، وليؤكد على أهمية وقوة النفوذ الأوروبي في المغرب العربي صرح رئيس المفوضية الأوروبية "جاك ديلور" Jack Delors خلال انعقاد ندوة الدار البيضاء المنعقدة مابين 30 أكتوبر و2 نوفمبر 1994 قائلاً أنه "إذا كان الأميركيون يمثلون الديكور الذي يوضع لتزيين الحلوى فإن الأوروبيين هم الحلوى ذاتها"<sup>3</sup>.

يشكل المجال الثقافي أحد مجالات التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فكل منهما يعمل على نشر ثقافته ولغته، بحيث تعتبر أغلب الدول الأوروبية أن حدودها تمتد بامتداد لغتها<sup>4</sup>، ما يبرر تشجيع فرنسا للدول الإفريقية على الانضمام إلى المنظمة الفرونكوفونية.

إضافة إلى المجال الثقافي يشكل حلف شمال الأطلسي أحد ساحات التنافس الأوروبي-الأمريكي، حيث تختلف المواقف والمصالح فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تهدف من الحوار الأطلسي لحلف شمال الأطلسي، إلى مد هيمنتها إلى كل ربع العالم، بينما تهدف دول الاتحاد الأوروبي إلى الحفاظ على كيانها المشترك واستقلاليتها، ومصالحها في العالم<sup>5</sup>. إضافة إلى ذلك تستغل الولايات المتحدة الأمريكية ورقة الدعم الأوروبي لقطاع الزراعي، لتضغط على الاتحاد الأوروبي من أجل خفض نسبة مساعدات الدعم الزراعي ورسوم الواردات الزراعية، بحيث تبلغ قيمة الرسوم المفروضة على الواردات الزراعية حوالي

1-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.110.

2- عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق ذكره، ص.49.

3- بخوش مصطفى: "حضور البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سابق ذكره، ص.67.

4-Yves, LACOSTE, "Originalité géopolitique du Maghreb".

〈horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/010017314.pdf /11/8/2009〉

5-حسين سنطوح: "الحوار الجزائري الأطلسي: من أين و إلى أين؟"، دراسات إستراتيجية، ع.2 ، (جوان 2006)، ص.25.

**الفصل الثالث: .....انعكاساته التنافسي الأوروبي - الأمركي على الأمن الشامل المغاربي**

31% في مقابل 12% على الواردات الزراعية الأمريكية. وقد رفضت الولايات المتحدة قد رفضت الاقتراح الأوروبي الذي ينص على منح مساعدات مادية لحماية مداخل المزارعين الفرنسيين مع حلول عام 2010، إضافة إلى ذلك خفضت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها الزراعية إلى نسبة 60%， وحسب الإحصائيات المعلنة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن مساعدات الدعم الزراعي التي يقدمها الاتحاد الأوروبي سواء المباشرة أو غير المباشرة، قد بلغت في عام 2004 ما إجماليه 133 بليون دولار أي 33% من الدخل الزراعي الأوروبي الإجمالي، أما الرقم الأمريكي المقابل فهو 46.5 بليون دولار أي 18% من الدخل الزراعي الأمريكي.

الواقع أنه رغم ما يحققه الاتحاد الأوروبي في المجال الاقتصادي، ورغم تحقيقه مكانة متقدمة على سلم التكامل، إلا أن هناك من المحللين أمثال "سمير أمين" من يعتقد أن فكرة وجود "قوة اقتصادية أوروبية" مبالغ فيها، لأنه حتى اليوم لا يوجد نظام إنتاجي أوروبي مثلاً هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لا توجد شركات أو صفات اقتصادية مشتركة بين دول الاتحاد الأوروبي، وإنما هناك علاقات تعاون وعقود مشتركة بين بعض دول الاتحاد الأوروبي فحسب، أي أن هناك مجموعة من القوى الاقتصادية الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا... ولا توجد قوة اقتصادية أوروبية موحدة، ويرجع "سمير أمين" صعوبة تكتل الاقتصادات الأوروبية إلى طبيعة نشأتها فقد نشأت عبر بروجائزيات وطنية، ما أنتج بدوره نظام إنتاجي مركزي متحاور حول الدولة، كما لا توجد حركة لرؤوس الأموال بين الدول الأوروبية بنفس الوتيرة التي توجد عليها بين بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وبين بعض الدول الأوروبية واليابان.

ورغم أن هناك من المحللين الاقتصاديين من يعتقد أنه لا يوجد تكافؤ اقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، إلا أن العديد منهم يعتقدون بوجود منافسة جادة بينهما لاسيما في المجال الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك توجد هوة كبيرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي في العديد من المجالات مثل المجال التكنولوجي وقيمة العملة الوطنية في النظام المالي العالمي، فرغم قوة "الأورو" إلا أنه غير قادر على منافسة الدولار الأمريكي، ما جعل لاحق الإتحاد الأوروبي بالمكانة الأمريكية صعباً ما دام لا يوجد اقتصاد أوروبي متكامل<sup>1</sup>.

كما أن هناك نقطة ضعف للإتحاد الأوروبي ترجح كفة الولايات المتحدة في تنافسهما، فبينما تشكل الولايات المتحدة طرفاً واحداً يمتلك سياسة خارجية محددة، يتمثل الطرف الأوروبي عدة دول، وفي أغلب الأحيان تغيب رؤية أوروبية موحدة فيما يخص قضايا المغرب العربي وكيفية التعامل معها، وذلك بحسب تفاوت أهمية المنطقة بالنسبة لهذه الدول وفي مدى اقترابها أو ابعادها عن الولايات المتحدة في مواقفها تجاه القضايا الخاصة بالشرق الأوسط ككل.

---

1-Samir, AMIN, Op, Cit, p.21.22.

**الفصل الثالث: .....انعكاساته التناقض الأوروبي-الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**

لكن الإتحاد الأوروبي قد سلك سبل عديدة لئلا يترك المجال للولايات المتحدة الأمريكية لتهي نفوذه في المغرب العربي وتحل محله، لذا عمل على موازنة نفوذها في حديقة الخلفية من خلال توجهه لإقامة شراكة إستراتيجية مع دول أمريكا اللاتينية منها الشيلي والمكسيك ودول الميركوسور ودول أمريكا الوسطى، ليدخل كلى الطرفين في مرحلة تأسيس محميات إقليمية جديدة وفي الوقت نفسه محاولة تدمير محميات الطرف الآخر، ما طور وزاد من الشك المتبادل بينهما.<sup>1</sup>

### **المطلب الثالث: مجالاته التعاون والتوازن الأوروبي-الأمريكي في المغرب العربي**

سبق وأن تطرقنا إلى أن هامش التعاون الأوروبي الأمريكي يكون في مجالات يميزها تقارب وتجانس في الأفكار والمبادئ التي يتبعها ويروج لها كل منهما كالمجال السياسي، أو في مجالات يميزها عدم التكافؤ بينهما، والذي يتجلّى بوضوح في المجال العسكري، حيث يخضع الطرف الأضعف للطرف الأقوى في هذا المجال.

لعلّ أهم مظاهر التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، يعكسها مجال محاربة ظاهرة الإرهاب الدولي، حيث انضمت الدول الأوروبية إلى التحالف الغربي لمحاربة الإرهاب الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما وأن ذلك يتضمن محاربة هذه الظاهرة التي تعدّ أهم التهديدات الأمنية الآتية من التخوم الجنوبية (المغرب العربي) للإتحاد الأوروبي، وقد يتجلّى ذلك في المبادرات المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى مكافحة نشاط أعضاء القاعدة في الصحراء المغاربية ودول الساحل الإفريقي، وذلك من خلال تصدير الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب إلى هذه الدول، وتزويدها بالمعدات العسكرية اللازمة لهذه المهمة، وذلك لتطويق النشاطات الإرهابية في المنطقة، من خلال مساعدة الدول المغاربية على مراقبة حدودها الجنوبية وعلى حدودها اليبقانية ومراقبة كل ما يعبرها، وما يأتيها من دول الساحل الإفريقي التي تعد مصدر التهديد الأول، ذلك أن الدول الغربية تعد دول المغرب العربي الشريط العازل في وجه التهديدات الآتية من الساحل الإفريقي.

على المستوى العسكري يعد الإتحاد الأوروبي خاضع لحلف شمال الأطلسي وذلك لافتقاره لجهاز دفاعي أوروبي مشترك، ومستقل عن القيادة الأمريكية، لاسيما وأن الاستقلالية في المجال الأمني تؤدي إلى استقلالية في السلوك السياسي والاقتصادي لدول الإتحاد الأوروبي.<sup>2</sup>

حاولت دول الإتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا، صياغة هوية أوروبية للدفاع المشترك تتمتع بالاستقلالية عن الحلف الأطلسي، ففي جوان 1996 وبمناسبة اجتماع المجلس الوزاري للناتو في برلين الألمانية أين تم تحديد مفهوم القوات متعددة الجنسيات والمهام، والتي تتيح للدول الأوروبية التدخل باستخدام معدات حلف شمال الأطلسي في العمليات الإنسانية أو عمليات حفظ السلام دون مساعدة أمريكية، توضع هذه القوات تحت

1-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.108.

2-Samir, AMIN et Fayçal, YACHIR, Op, Cit, p, 23.

**الفصل الثالث: .....انعكاساته التناقض الأوروبي- الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**  
قيادة "اتحاد أوروبا الغربية" بعد موافقة مجلس حلف الناتو<sup>1</sup>، هنا تبرز تبعية الدول الأوروبية للقرارات الأمريكية، فرغم استقلالية دول الإتحاد الأوروبي في قرار التدخل في بعض العمليات، إلا أنَّ القرار النهائي يبقى خاضعاً لمجلس الناتو، والذي تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على أغلبه.

عام 1995 وقعت كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا على المعاهدة المنشئة لقوتين الهدف منها هو التدخل السريع في منطقة المتوسط، هما "أوروفور وأورومارفور"، وقد انضمت البرتغال إليها في الاجتماع نفسه، كما بقيت حرية الانضمام مفتوحة لدول الإتحاد الأوروبي. هاذين الجهازين لهما القدرة على الانتشار في غضون أيام، وهي تحت قيادة "اتحاد أوروبا الغربية" وكذا حلف شمال الأطلسي<sup>2</sup>.

هذه المحاولات وإن كانت انعكاساً للضعف الأوروبي في مجال الدفاع المشترك، إلا أنها تعبر من جهة أخرى عن المنافسة الأوروبية للولايات المتحدة الأمريكية، في المجال العسكري حيث تعمل الدول الأوروبية من خلال محاولاتها لصياغة هوية أمنية مشتركة إلى الاستقلال عن المظلة العسكرية الأمريكية، ومن ثم عن حلف شمال الأطلسي الذي تسيطر الولايات المتحدة على قراراته، وذلك بإنشاء أجهزة أمنية أوروبية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك للاختلافات الموجودة بينهما فيما يخص الرؤية الأمنية لكل منهما، فالمقاربة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية تقوم على مفهوم صلب للأمن، بينما تقوم المقاربة الأمنية للإتحاد الأوروبي على مفهوم لين للأمن اعتقاداً من الدول الأوروبية بأن بعض التهديدات الأمنية يمكن محاربتها بوسائل اقتصادية كالإرهاب مثلًا الذي يعتقدون أنه مجرد انعكاس للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية وبالتالي يمكن محاربته من خلال الترويج للتنمية الاقتصادية المستديمة، على عكس الولايات المتحدة التي تعتقد أن الوسيلة العسكرية أحسن وسيلة لمحاربة هذه الظاهرة، هذه الرؤية التي تعكس في الاتفاقيات الأمنية الأمريكية مع الدول المغاربية والتي تختص مجال مكافحة الإرهاب. في المقابل تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان تفوقها في المجال العسكري (وفي كل المجالات) على الإتحاد الأوروبي ما يضمن بقاء هذا الأخير تحت مظلتها العسكرية، ما سيشكل ورقة ضاغطة في يدها على الدول الأوروبية في سبيل الحصول على تأييدها في بعض القضايا.

1- عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.123.

2- المرجع السابق الذكر، ص.124.125.

## **الفصل الثالث: .....انعكاساته التناقض الأوروبي- الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي المبحث الثاني: آثار التناقض الأوروبي الأمريكي على مستوى القضايا الداخلية للدول المغاربية**

لقد امتدت آثار التناقض الأوروبي الأمريكي في المغرب العربي لتمس عدة قطاعات على المستويين الداخلي والخارجي لدول المنطقة، فداخليا ساهمت المبادرات أحادية الجانب الأوروبية والأمريكية في تعميق الفجوة بينها وبين الدول المغاربية على كافة الأصعدة، مثلاً أثرت إقليمياً على العلاقات الثنائية للدول المغاربية، كما ساهمت في إفراج إتحاد المغرب العربي من محتواه وشل نشاطه. لقد تم التطرق في هذا البحث لمجموعة محددة من المتغيرات سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الإقليمي على سبيل المثال لا الحصر، وذلك لصعوبة الإحاطة بكل متغيرات الموضوع.

### **المطلب الأول: على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.**

خلال الاتفاقيات الثنائية لإنشاء مجال تبادل حر بين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، عملت دول أوروبا على الحفاظ على نظام امتيازاتها مع دول جنوب المتوسط، والذي كان قائماً خلال الحرب الباردة، فقد وضعت الدول الأوروبية شروطاً تعجيزية أمام دخول المنتجات المغاربية إلى السوق الأوروبية وعلى عكس ذلك تحضى المنتجات الأوروبية بامتيازات وشروط تفضيلية تسهل من دخولها إلى الأسواق المغاربية، وهذا مقارنة بمحدودية الموارد المالية المرصدة في إطار برنامج ميدا مقارنة بالتحديات التي تواجه هذه المنطقة، والتي أفرزها مسار الانفتاح على السوق العالمية وعمليات التكيف الهيكلي التي فرضها النظام الدولي عبر مؤسساته الدولية والإقليمية منها الإتحاد الأوروبي، الذي يضع شروطاً قبل عقد اتفاقيات تجارية معه<sup>1</sup>.

إن هذه المبادرات المتعاقبة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي على الدول المغاربية والتي لم شارك دول المنطقة في صياغتها، لم تراعي أوضاع المنطقة كما ساهمت إلى حد كبير في تعميق الإختلالات التي يعنيها الأمن الاقتصادي لدول المنطقة.

قطاعي الزراعة والنسيج كانا أبرز دليل على سلبية انعكاسات مثل هذه المبادرات في المنطقة، حيث أحاط الإتحاد الأوروبي هذين القطاعين بحماية مشددة لدى ضمه لدول لها قطاع زراعي ونسيجي مزدهر<sup>2</sup>، فقد واجهت المنتجات المغاربية في هذين القطاعين منافسة أوروبية كبيرة، خاصة من قبل إسبانيا والبرتغال، مثل زيت الزيتون والخمور<sup>3</sup>، لاسيما وأن الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي قد كرست امتيازات لصالح الإتحاد الأوروبي من خلال خيارات صاغتها دوله، ووافقت عليها دول المغرب العربي، في حين أن هذه الأخيرة لا يمكنها الحصول على امتيازات إلا إذا أدخلت بعض الإصلاحات على اقتصاداتها، هذه الإصلاحات في أغلبها تخدم الجانب الأوروبي والأمريكي بينما لها انعكاسات سلبية على

1-Pascal, BONIFACE, Op, Cit, p.127.

2-Abdelkader, SID AHMED, "Les relations économique entre l'Europe et le Maghreb".

〈http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/tiers\_0040-7356\_1993\_num\_34\_136\_4800 /12/1/2009〉.

3-El Hadi, MAKBOUL, "L'avenir des relations Union-Européenne-pays du Maghreb", "Les enjeux du partenariat euro-méditerranéen", (Marseille, institut de la méditerranée, 1998), p.147.

**الفصل الثالث: ..... انعكاساته التنافسي الأوربي - الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**

القطاع الاقتصادي والاجتماعي في الدول المغاربية<sup>1</sup>، فزيادة نسبة البطالة تعد الانعكاس المباشر لخوخصة الشركات العمومية، لاسيما وأن الإدارة في الدول المغاربية تعاني الفساد والمحسوبيّة، مما جعل الفرص الضئيلة التي قدمتها الدول المغاربية، للشباب من أجل إنشاء شركات صغيرة، لا تمتلك نسبة البطالة الناتجة عن الخوخصة، ولعل ما يجعل الدول المغاربية تتظر إلى المشاريع الأوروبية والأمريكية بعين الاستحسان هو البرامج المالية المصاحبة لهذه المشاريع، رغم أن أغلب هذه البرامج بقيت حبراً على ورق، وهذا إذا قدمت هذه البرامج مبالغ كافية لتمويل ما خُصصت له، مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تشجع فكرة تقديم مساعدات لدول المنطقة، وإنما لابد من اعتماد الدول المغاربية على إمكاناتها الذاتية، ذلك أن مفهوم الشراكة الذي تقوم عليه العلاقات الأمريكية المغاربية يفترض وجود تكافؤ بين الطرفين. لكن لابد من الإشارة إلى أن الا نفتاح اقتصادي الكلّي للدول المغاربية على الاقتصاد العالمي، سيكون صعباً على دول المنطقة، ورغم إدراك كلا من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي لذلك إلا أن تشجيعهم لذلك يثبت أنهم يهمشون مصالح الدول المغاربية. فكل منهما يتبنى الناصرة ذاتها حول أهمية الإصلاحات الاقتصادية والسياسية رغم أن لأوروبا تحفظات في مجال حقوق الإنسان ، فعلى مستوى المواقف تعد الولايات المتحدة أكثر تشددًا في مجال حماية حق الإنسان لكن على مستوى الممارسة تتباون فيها.<sup>2</sup>.

إضافة إلى ذلك يؤدي اعتماد دول المغرب العربي على المنتجات الأوروبية والأمريكية، وفتح أسواقها على السوق العالمية إلى تقليص عوامل الإنتاج المحلي، وإضعاف العوامل المتواجدة منها لعدم الاهتمام بتطويرها، كما أن السكان المحليون يميلون إلى استهلاك المنتجات المستوردة أكثر من المنتجات المحلية لاعتقادهم بالنوعية الجيدة للمنتجات المستوردة مقارنة بالمنتجات المحلية، ما يؤدي إلى كساد هذه الأخيرة نظراً لقدرتها التنافسية الضعيفة مقارنة بالمنتجات المستوردة، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى الوسائل الإنتاجية التقليدية والرديئة، فالافتتاح على السوق العالمية يشترط في منتجات هذه الدول القدرة على منافسة السلع الأخرى، سواء من حيث التكلفة أو النوعية، هذه المشكلة قابلة للتفاقم عند دخول الدول المغاربية لمجال التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، حيث يؤدي دخول الدول المغاربية في منطقة التبادل الحر مع شركائه الأوروبيين والأمريكيين، إلى انخفاض أسعار المواد الأولية علماً أن هذه المواد هي المصدر الأول لمدخلات الدول المغاربية ، ذلك أن الدخول في مجال التبادل الحر يقتضي الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية في طريق إلغائها النهائي<sup>3</sup>. إن الانعكاس السلبي الأكثر خطورة لمشروع منطقة التبادل الحر، هو أنها ستتحول مستقبلاً دون تطوير القطاع الصناعي في الدول المغاربية ، ذلك أن حاجاتها للمواد المصنعة ستلبي بانفتاحها على المنتجات الأوروبية المصنعة وكذا لك الشأن بالنسبة لمنتجات الصناعات

الحقيقة.<sup>4</sup>

1-El Hadi, MAKBOUL, Op, Cit, p. 150.

2- "L'influence des Etats-Unis et de l'Europe sur le Maghreb".

〈[http://www.cafe-geo.net/article.php3?id\\_article=566/15/3/2010](http://www.cafe-geo.net/article.php3?id_article=566/15/3/2010)〉

3-Nasser, BERKANE, "L'impact des accords d'association sur les économies des pays du Maghreb", Azzouz, KERDOUN et Farouk, NEMOUCHE, Op, Cit, p.82.

4- محمد صالح المسفر: "الإتحاد الأوروبي و أبعاد مشاريعه المتوسطية" ، مرجع سبق ذكره، ص.138-137.

**الفصل الثالث: ..... انعكاساته التنافسي الأوربي- الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**  
كما أن مجال التبادل الحر يعد أساسا كمشروع سياسي هدفه الترويج للفلسفة الليبيرالية من خلال نشر الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية وفلسفة حقوق الإنسان<sup>1</sup>.

من جهة أخرى يعتقد المحل السياسي "إشارة خضر" أن احتكار دول الإتحاد الأوروبي للتبادل التجاري مع دول المغرب العربي خلق تطوراً إقتصادياً لامتساو في المنطقة المتوسطية، حيث يمكن التمييز فتئين من الدول: الأولى تصدر بالدرجة الأولى منتجات مصنعة (هي أوروبية متوسطية) والأخرى تصدر محروقات ومعادن (البلدان العربية)، ورغم تصدير بعض دول جنوب المتوسط لمنتجات مصنعة إلا أن القدرة التنافسية لهذه المنتجات ضعيفة مقارنة بنظيرتها الأوروبية، ما يجعل قيمتها المضافة هامشية . إضافة إلى ذلك فإن مساهمة دول جنوب المتوسط في التجارة العالمية هامشية مقارنة بنظيرتها الأوروبية، حيث تمثل الدول الأوروبية الجنوبية الأربعة وحدها حوالي 12% من التجارة العالمية، وحوالي 85% من صادرات المتوسط وحوالي 83% من الاستيراد فيه (حسب إحصائيات عام 1987)، وفي مقابل ذلك لم تتجاوز حصة الدول المغاربية عتبة 1% من التجارة العالمية، بحيث لم تتعدي حصتها من الصادرات 0,8% (ما يعادل 20,5 مليار دولار)، وحوالي 0,7% من الواردات (ما يعادل 18,2 مليار دولار)، كما أن مبادرات دول المغرب العربي مع دول المتوسط ضعيفة أيضاً، حيث تشكل 5,7% من الصادرات وحوالي 4,5% من الواردات وهذا عام 1987<sup>2</sup>.

على مستوى الميزان التجاري، تعاني الموازين التجارية المغاربية من تقلص مزمن في نسبة التصدير لصالح نسبة الاستيراد، فالقطاع الإنتاجي لهذه الدول يضعف بفعل توفر كل المواد الاستهلاكية التي يحتاجها الأفراد من الدول الغربية، ما يجعل من هذه الموازين عاجزة في غالب الأحيان، وإذا حققت فائضاً فذلك يكون بفضل الأسعار المرتفعة للمواد الأولية التي تصدرها وليس ناتجاً لقطاع اقتصادي منتج.

لا تشكل هذه الانعكاسات سابقة الذكر إلا جزءاً من شبكة معقدة من الأسباب المترابطة، والتي جعلت من إعادة صياغة السياسات الاقتصادية للدول المغاربية رهاناً أمنياً اقتصادياً. لكن لا يمكن الحكم على العلاقات التجارية بين دول المغرب العربي من جهة والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى بالسلبية فقط، فقد كانت لها انعكاسات إيجابية على بعض المستويات، فالموارد المالية التي خصّ بها الإتحاد الأوروبي الدول المغاربية خلال الفترة الممتدة ما بين 1995-2005، والمقدرة بـ حوالي 8 مليارات أورو، سمحـت لكل من المملكة المغربية وتونس بإنشاء العديد من البنى التحتية التي كانت في خدمة الاستثمارات الأجنبية الأوروبية والأمريكية، إلا أن هذه البنى التحتية كانت كذلك في خدمة الإقتصادات المغاربية المحلية<sup>3</sup>، كالموانئ وطرق النقل البرية والمطارات... وغيرها.

1- "L'influence des Etats-Unis et de l'Europe sur le Maghreb".

〈 [http://www.cafe-geo.net/article.php3?id\\_article=566/15/3/2010](http://www.cafe-geo.net/article.php3?id_article=566/15/3/2010) 〉

2-إشارة خضر، "منطقة البحر المتوسط بين التجارب الفردية والمشاريع التضامنية"، ميشال كابرلن، مرجع سبق ذكره، ص. 139.

3-Jacques, HUNTZINGER, "La Méditerranée d'une rive à l'autre", Question Internationale, n 31, mai/juin 2008, p.42.

### **الفصل الثالث: .....انعكاساته التنافسي الأوربي-الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**

كما تم تسجيل زيادة في الناتج الداخلي الخام سنويا، وصلت ما بين عامي 2003/2004 إلى نسبة 5%， والتي انعكست في عدة مؤشرات منها: تراجع نسبة الفقر وتحسين مستوى مؤشر التنمية البشرية (L'Indicateur de Développement Humain IDH)، إضافة إلى تحسن متوسط الدخل الفردي، والذي صار عام 2004 حوالي 600 دولار أمريكي، وذلك راجع إلى تزايد الاستثمارات الأجنبية في الدول المغاربية والتي تقدر بحوالي 2500 شركة استثمارية أجنبية، منحت أكثر من 250000 منصب عمل<sup>1</sup>، رغم أن تونس تعد أقل الدول المغاربية استقطابا للاستثمارات الأجنبية وذلك لأسباب:

- كون تونس ليست دولة نفطية، وأكثر قطاع يستقطب الاستثمارات الأجنبية في الدول المغاربية هو قطاع المحروقات.

• توجيه تونس لقطاعات الاستثمار الأجنبية إلى القطاع الصناعي الذي يستقطب استثمارات أوروبية أكثر منها أمريكية، مثل صناعة السيارات وقطع الغيار وكذا الصناعات النسيجية ، وهي قطاعات ليست ذات حجم كبير.

- صغر السوق التونسية.<sup>2</sup>

رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي يعلنان في تعاملهما مع المغرب العربي أنهما يتبعان نهجا تعدديا، إلا أنه ما في الواقع يعقدان مع دول المنطقة اتفاقيات ثنائية مع كل دولة على حدا، هذا التعامل الثنائي لا يشجع الدول المغاربية على إقامة بني إقليمية تجمع دول المنطقة، فالدول المغاربية تتولى تحقيق فوائد من الدول الغربية أكثر من تحقيق فوائد من نسج علاقات مع جيرانها، ما يرسخ حركيات التفكك بين دول المنطقة<sup>3</sup>، هذا الأخير ينتج حركيات أخرى لها انعكاساتها العميقه على دول المنطقة، فقد أدت الاتفاقيات التجارية بين الدول الأوروبية والمغاربية إلى تعزيز تبعية إقتصادات الدول المغاربية للدول الأوروبية، فعام 1985 مثلا شكلت دول السوق الأوروبية المشتركة حوالي 50% من إجمالي المبادرات الخارجية لدول المغرب العربي بينما -على سبيل المقارنة- لا تمثل دول المغرب العربي سوى 2% من إجمالي مبادرات دول السوق الأوروبية المشتركة، ومقارنة بمناطق أخرى، فإن دول أمريكا اللاتينية تستقطب حوالي 12,4% من مبادرات الولايات المتحدة الأمريكية، وتمتص آسيا حوالي 23,8% من المبادرات اليابانية، ما يلاحظ من استقراء هذه الأرقام أن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية /أمريكا اللاتينية واليابان/آسيا أكثر توازنا من العلاقات بين الدول الأوروبية ودول المغرب العربي، ما يجعل الإقتصادات المغاربية أكثر حساسية للإقتصادات الغربية، متأثرة بما يصيب هذه الأخيرة.<sup>4</sup>

1-BOULARES, Habib, "La Tunisie- l'USA et l'Union du Maghreb Arabe"pour "Emerging Tunisia2005"  
[http://www.maghabarabe.org/admin\\_files/EmergingTunisia2005.pdf](http://www.maghabarabe.org/admin_files/EmergingTunisia2005.pdf) /12/2/2009,

2-Tahar, HAROUN, Op, Cit, p. 87.88.

3-Abdenour, BENANTAR, "Regain d'intérêt américain pour le Maghreb : quelque réflexion préliminaires", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.7.

4-بشرة خضر: "سياسة المجموعة الأوروبية المتوسطية في بلدان المغرب العربي: بيان النتائج"، مرجع سبق ذكره، ص.204.205.

### **الفصل الثالث: .....انعكاساته التنافسي الأوروبي- الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**

لكن هذا لا يعني أن كلام الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي لا يفضل الاستقرار في المغرب العربي، ذلك أن دعم الاستقرار في المنطقة يضمن أمن وسلامة مصانعها ومصالحها فيها، وأوروبا تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال ، ما يثير استياء بعض المحللين السياسيين الذين يرون أن ذلك يجعل أوروبا تنسحب المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية للتغلب في حديقتها الخلفية، ولذلك يرى بعض المحللين أن الأوروبيين لا يحسنون الدفاع عن مصالحهم التجارية في المغرب العربي، مثل الولايات المتحدة الأمريكية فيها فأوروبا دوما ترافق مشاريعها بمساعدات مالية عكس أمريكا.<sup>1</sup>.

عموما يمكن أن نجمل هذه الأوضاع ككل في انعدام التوازن الاقتصادي والسياسي للبلدان المغاربية مع أوروبا، هذا الاختلال الذي يساهم في تدمير الاقتصاد الأوروبي على حساب الإقتصادات المغاربية، وبدون منفعة يمكن أن تساعدهم على بناء إقتصادات قوية ، هذه الوضعية هي التي جعلت الولايات المتحدة إلى استغلال هذا الوضع ودفعها إلى الاستثمار في المغرب العربي في جميع المجالات، بدأ من توريد السلاح إلى توريد القمح والمنتجات الأخرى إلى الأسواق المغاربية ، حيث لم تجد واشنطن أدنى صعوبة في إخضاع المغرب العربي لتجاهاتها، فحتى ليبيا رضخت في آخر المطاف.

لذا فإن الدول المغاربية تراهن على بعض المجالات في القطاع الاقتصادي لفك ارتباطها بالمنتجات الأوروبية، فإقامة هيكل إنتاجية يعد رهانا لابد لكل الدول المغاربية من الدخول فيه، لاسيما وأن الريوع التي تعتمد عليها مداخيلها في طريقها نحو النضوب، إضافة إلى أن المداخيل الوافرة التي يحققها النفط أو الفوسفات ليست انعكاسا إيجابيا عن مسار طبيعي وناجح للاقتصادات المغاربية، وإنما مجرد هبة منحتها الطبيعية لدول المغرب العربي وقد تزول في أي وقت، لذا كان لزاما على هذه الدول أن تؤسس لاقتصاد قوي، ينطلق من طبيعة الإمكانيات التي تمتلكها، فبدلا من تصدير المحروقات نصف مصنعة لماذا لا تقيم هذه الدول نسجا صناعيا متخصصا في تصنيع مشتقات المحروقات وتصديرها في صورتها النهائية القابلة للاستهلاك المباشر، لذا فإن التأسيس لجهاز إنتاجي في دول المغرب العربي يعد الحلقة الأولى في سلسلة اقتصاد قوي في هذه الدول.

### **المطلب الثاني: على المستوى السياسي.**

على المستوى السياسي تعرف الدول المغاربية مستويات متفاوتة فيما يخص تبني مقومات النظام السياسي الديمقراطي، وذلك بسبب اختلاف أنظمتها السياسية، وأيضا بسبب التعامل الغربي وفق سياسة "الكيل بمكيالين" مع دول المغرب العربي بحسب أولوياته ومصالحه في المنطقة ككل، إذ تعتبر الدول الغربية تونس أنموذجا للديمقراطية في المنطقة إلى جانب المملكة المغربية التي تعتنها بالملكية الدستورية، وذلك رغم ضعف التداول على السلطة وحرية إبداء الرأي فيما، بل وعمل كل منها على ربط منظمات المجتمع

1- "L'influence des Etats-Unis et de l'Europe sur le Maghreb".  
<[http://www.cafe-geo.net/article.php3?id\\_article=566/15/3/2010](http://www.cafe-geo.net/article.php3?id_article=566/15/3/2010)>

**الفصل الثالث: .....انعكاساته التنافسي الأوروبي - الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**  
المدني بمؤسسات الدولة، حيث يعد المجتمع المدني وحتى الأحزاب السياسية في تونس والمملكة المغربية أحد الأجهزة الرسمية للدولة.

بينما تعمل الدول الغربية على الترويج للديمقراطية في الدول المغاربية الأخرى ، بل تتدخل الدول الغربية تحت مبرر تقويم المسار الديمقراطي في هذه الدول، أو أنها تتدخل لعكس ذلك إذا لم تؤدي الديمقراطية إلى نتائج تخدم مصالحها، فقد دعمت فرنسا وقف المسار الانتخابي في الجزائر عام 1992 وذلك رغم شرعية ومشروعية هذه الانتخابات والتي دعمتها الدول الغربية في حد ذاتها ، لكنها دعمت الدولة الجزائرية لإلغاء نتائج الدور الأول من هذه الانتخابات ومنع حدوث النتائج نفسها في الدور الثاني منها، ضمناً منها أن وصول حركات معادية لها إلى الحكم في الجزائر (وفي الدول المغاربية كل) سيؤثر سلباً على علاقاتها مع الجزائر ومن ثم على مركزها ومصالحها فيها وذلك من خلال بقاء نخب موالية لها في الحكم<sup>1</sup> ، كما دعمت فرنسا حكم المؤسسة العسكرية في عهد الرئيس "اليمين زروال" ضد التيار الإسلامي المتمثل أساساً في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتآزرت الأوضاع آنذاك ودامت الأزمة عشر سنوات تفرز تداعيات على كل المجالات لاسيما وأن حالة الطوارئ قد أعلنت ، ويعتقد المحل السياسي المغربي "عبد الإله بلقرiz" أن هذه الأزمة كانت النقطة التي ارتكزت عليها الولايات المتحدة الأمريكية للدخول إلى الجزائر.

في بينما كانت فرنسا تعمل على استئصال الحركات الإسلامية المتطرفة في الجزائر ، فتحت الولايات المتحدة الأمريكية مع هذه الحركات الاتصال (بالتحديد مع أنور هدام) ، وقد أثمرت وساطاتها باتفاق الهدنة بين الحكومة الجزائرية والسلحين الإسلاميين عام 1997 ، بالمقابل دعمت فرنسا النظام العسكري الحاكم. في الواقع هذه الإستراتيجيات المتنافسة ليست إلا نتاج مصالح كل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي في المنطقة، فهنا يمكن القول أن مفهوم الديمقراطية قد أفرغ من محتواه الحقيقي، وصار يتحول حول مدى محافظة الدول المغاربية على المصالح الأمريكية والأوروبية في المنطقة ومن ثم كسب رضاها فمنذ البداية فرضت الدول المغاربية نمطاً محدداً من الديمقراطية هو الطبعة الغربية من الديمقراطية، متجاهلة أن هذه الديمقراطية وصلت إلى شكلها الراهن بعد مرورها بقرون من الكفاح من أجل التحرر من قيود الإقطاعية والكنيسة والحكم الشمولي، ولم تستورد من بيئته مختلفة عن البيئة الأوروبية، لذا كان على الدول المغاربية على الأقل تكيف هذه الديمقراطية المستوردة من الدول الغربية مع بيئتها المحلية تفادياً لما سينتظرها من إختلالات، لاسيما وأن الدول الغربية توظف مفاهيم كالتحول الديمقراطي من أجل التدخل في شؤون المنطقة، فقد أفرغت هذه المفاهيم من محتواها فصار مفهوم التحول الديمقراطي مثلاً قائماً على مدى إبراز ولاء هذه الدول وموالاتها للدول الغربية ومصالحها وكسب رضاها<sup>2</sup>.

إن سياسة الانفتاح السياسي التي تروج لها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي في المنطقة المغاربية تطرح رهاناً متعدد الأبعاد بحيث تفرز سياسة الانفتاح مشاكل على مستويات متعددة، أو

1- عبد الإله بلقرiz ، مرجع سابق ذكره ، ص.47.

2-Abdenour, BENANTAR, "Regain d'intérêt américain pour le Maghreb : quelque réflexion préliminaires" Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.9.

**الفصل الثالث: .....انعكاساته التنافسي الأوروبي - الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**  
بالأحرى تساهم في تعديقها. وتعتبر بعض الدراسات أن للحكم الراشد الدولي آثارا عميقة على الأمن الشامل لهذه الدول<sup>1</sup>، ذلك أن آلياته لا تتلاءم والدول المغاربية وإن تلاءمت معها بهذه الدول ترفض أساسيات الحكم الراشد التي ترى فيها اختراقا لسيادتها، فتبني هذه الأسس يجعل الدول المغاربية تحت الرقابة الدولية على كل المستويات.

يعتبر المجال السياسي المجال الذي من خلاله يسهل التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، باسم الشعارات الليبرالية التي تحملها الدول الغربية، فرغم أن القيم والأفكار السياسية مشتركة بين الدول الغربية، إلا أن التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي ليس حول الترويج لهذه الأفكار فهي مشتركة بينهما، وإنما حول توظيف هذه الأفكار بالطريقة التي تضمن لها فوائد أكثر كل حسب أولوياته ومصالحه، ما يدل على أن الإصلاحات التي تقرّها الدول الغربية على الدول المغاربية خاضعة لمصالح الدول الغربية. وقد أفرز هذا الوضع سياسات متضادة، فسياسات مكافحة الإرهاب تعمل على الحفاظ على الوضع القائم، بينما تهدف سياسات التحديث السياسي والتكييف الهيكلية الاقتصادي إلى تغيير الوضع القائم<sup>2</sup>.

من بين الانعكاسات الإيجابية للسياسات الأوروبية والأمريكية في هذا المجال في دول المنطقة، تحسن أوضاع المرأة على كل المستويات، بحيث تفترض سياسات التحديث السياسي إدخال المرأة في مجال الممارسة السياسية إضافة إلى إدخالها في عالم التجارة وعدم التمييز بينها وبين الرجل في تقلد أي منصب في الدولة. إضافة إلى تحسن أوضاع المرأة تضمنت سياسات التحديث السياسي تعزيز نشاط هيئات المجتمع المدني ورقابتها لأعمال السلطة الحاكمة وتوعية المواطنين بما يحدث في القمة، كما يتضمن ترشيد الحكم في الدول الغربية ربط المجتمعات المدنية المحلية بما يُعرف "بالمجتمع المدني العالمي"، ما يجعل من التجاوزات التي تقوم بها السلطات الحاكمة في الدول المغاربية محل رقابة دولية، وما يجعلها عرضة للتدخل تحت أي مبرر (إنساني أو من أجل تقويم الإصلاحات التي تقوم بها هذه الدول).

لكن الواقع يفرض علينا عدم إرجاع فشل الدول المغاربية في تحقيق الحد الأدنى من الانتقال نحو الديمقراطية بعد أكثر من عشرين سنة من دخولها في مسار الإصلاحات الشاملة إلى الدول الغربية فحسب، بحيث تشارك الدول المغاربية في ذلك بنسبة كبيرة وذلك لأن للأسباب التالية:

\* تسيطر نخب محددة على الدولة في المغرب العربي، هذه النخب إما أن تكون مجموعات عسكرية أو نخب سياسية أو زعامات روحية تاريخية، تستند في شرعيتها إلى نقاليد تعود إلى قرون أو إلى مرحلة استقلال هذه الدول، فهذا الميراث التاريخي قد وقف في وجه الوصول إلى بناء "الدولة المدنية العصرية" وتجاوز "دولة الجماعات" والشرعية التقليدية.

1-Galia, PRESS-BAMATHAN, Op, Cit, p.31.

2-Abdenour, BENANTAR, "Regain d'intérêt américain pour le Maghreb : quelque réflexion préliminaires", Abdennoure, BENANTAR, Op, Cit, p.8

### **الفصل الثالث: .....انعكاساته التناقض الأوروبي- الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**

\* استمرار حالة العنف و ا نعدام الاستقرار وذلك رغم الجهود التي قامت بها الدول المغاربية في هذا السياق، حيث يعتقد صناع القرار أن فتح المجال أمام حرية التعبير يفسح المجال أمام حدوث انفلات ومن ثم عدم القدرة على التحكم في الأوضاع لدى دخول جماعات معادية للسلطة السياسية الحاكمة في اللعبة السياسية.

\* ظهور حركات احتجاجية على تدهور الأوضاع الاجتماعية، وتزايد معدلات الفقر<sup>1</sup> ، تشكل بؤرة أخرى لانعدام الاستقرار في هذه الدول.

تراهن الدول المغاربية اليوم على مبادئ الديمقراطية، وتعمل على تبنيها من أجل الانخراط في المنظومة الليبرالية الدولية والبروز كدول محبة للسلام (حسب أطروحة السلم الديمقراطي)، لكن هذه الدول لا تعمل على تكيف مفهوم الديمقراطية مع بيئتها ومع الثقافة السياسية السائدة فيها، فالمجتمع المغربي يحترم ولا يوافق على تغيير طبيعة النظام السياسي الحاكم في بلاده، فقد استمرت الملكية في المغرب منذ القرن السادس عشر للميلاد.

### **المطلب الثالث: على المستوى العسكري**

على المستوى العسكري يختلف الأم -ر، بحيث رغم أن هناك تناقض أوروبي-أمريكي في هذا المجال، إلا أن أوروبا لا زالت تحت المظلة الأمنية الأمريكية، وفي الوقت ذاته تطلق مبادرات لخلق إطار أمنية بهدف الاستقلال الأمني عن الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن أغلب المشاريع الموجهة للمنطقة في هذا المجال هي مشتركة بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، ذلك أنها تأتي في إطار الناتو، والتي أبرزها الحوار الأطلسي-المتوسطي<sup>2</sup>.

لكن هذا لا ينفي ممارسة بعض النشاطات خارج هذا الإطار ( تكون في إطار اتفاقيات ثنائية) ، كإنشاء القواعد العسكرية، والتفاوض مع دول المنطقة للحصول على امتيازات وتسهيلات في قواعدها العسكرية، مقابل تكفلها بحماية أمن هذه الدول خاصة في مواجهة التهديدات التي تهدد أمن ومصالح الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي في المغرب العربي، كالتصانع النفطي.

هذا الوضع جعل من دول المغرب العربي تعتمد (بدرجات متفاوتة بين الدول المغاربية) في مواجهة بعض الظواهر على الأجهزة الأمنية الغربية، ولا تسعى إلى إنشاء هيكل أمنية مشتركة بينها أو خاصة بها، كما لا تملك قوات عسكرية مندمجة في منظمات وهيكل أمنية دولية أو إقليمية أو أجهزة أمنية في إطار المنظمات الإقليمية المنظمة إليها مثل "الإتحاد الإفريقي" أو "إتحاد المغرب العربي" أو "جامعة الدول العربية"، ولا يملك قوات رد فعل سريع قادرة على مواجهة بعض التهديدات الأمنية والأزمات التي تهدد أمن

1-بومدين بوزيد: "الجزائر: التجربة الديمقراطية وعوائق الإنقال" ، علي الخليفة كواري وآخرون، "مداخل الإنقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية" ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط، 2، 2005)، ص.232.236.

2-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.110.

**الفصل الثالث: .....انعكاساته التناقض الأوروبي-الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**

الدول المغاربية ككل<sup>1</sup>، لاسيما وأن التهديدات الأمنية الجديدة، صارت عابرة للحدود. تبعاً لذلك يعتقد بعض المحللون السياسيون أن تضارب المصالح بين بعض الدول الأوروبية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى سيعثر سلباً على نشاط الناتو على مدى خمسة وعشرين سنة المقبلة ومن ثم سيفقد الغرب آليه الاستثمار في المجال الأمني في المغرب العربي، ويفسح المجال أمام المبادرات الفردية للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية<sup>2</sup>، وبالتالي ستتلاشى العلاقات الغربية بدول المغرب العربي صفة التنظيم وتدخل مرحلة الفوضى.

تعد الجزائر إحدى الدول المغاربية التي تصرف مبالغ مالية كبيرة في مجال التسلح ، فعام 2008 مثلاً خصصت موازنتها العامة 295 مليار دينار (أي ما يعادل 4,4 مليارات دولار) لوزارة الدفاع، كما أنها صرفت منذ أواخر التسعينيات ما معدله 3,2 مليار دولار سنوياً لشراء تجهيزات ومعدات حربية. وقد فعل على ذلك عملت المملكة المغربية على زيادة كمية الأسلحة التي تملكها لتحديث منظومتها العسكرية، فقد خصصت عام 2008 حوالي 40% من مداخيله الإجمالية للقطاع العسكري وحده، كما ارتفعت الموازنة المخصصة لهذا القطاع - حسب الإحصائيات المعلنة- من 5,4 مليار درهم (أي ما يعادل 600 مليون دولار) إلى 2,10 مليارات درهم (أي ما يعادل 3,1 مليار دولار)، كما منحت له قروض قيمتها 72 مليون درهم (ما قيمته 3,9 مليار دولار). (أنظر الجدول التالي رقم: 7).

**الجدول رقم 7: حصص قطاع الدفاع من الميزانية العامة لكل من المملكة المغربية و الجزائر عام 2009.**

نسبة هذه الميزانية من الميزانية العامة (%)	ميزانية الدفاع (مليون دولار)	
%82,2	3690	الجزائر
%45,3	2470	المملكة المغربية

**La source :** PASCAL Boniface, "L'anneé stratégique2009", (Paris, Dalloz Iris, 2008), p.329.341.

من خلال استقراء هذه المعطيات الكمية، نستنتج أن دافع كل من الجزائر والمملكة المغربية من تخصيص موازنات كبيرة لمجال الدفاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، كان تحقيق توازن عسكري بينهما لاسيما وأن كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا قد ساعدت المملكة المغربية على التسلح طيلة حقبة التسعينيات لذا تعد هذه الدول الغربية أحد الأسباب الأساسية لسباق التسلح المغربي وذلك لمصالح اقتصادية محضة هي زيادة صادرات هذه الدول من الأسلحة إلى المنطقة المغاربية ما أثر بدوره على وتيرة التوترات بينية للجزائر والمملكة المغربية، وعلى مسار التكامل المغاربي.

اليوم وفي إطار الحوار الأطلسي-المتوسطي تعمّل الدول الأوروبية على الترويج لأسلحتها من خلال الناتو، وقد نجحت فرنسا في توسيع دائرة الدول المغاربية المستوردة لأسلحتها، فقد صدرت عام 2005 تجهيزات عسكرية بقيمة 200 مليون دولار للمملكة المغربية ومعدات عسكرية أخرى بقيمة 110 مليون

1-Khaled, KEDDOUR, "La sécurité au Maghreb à l'horizon 2030 : intérêts et défis communs", Op, Cit, p.8.  
2-Galia, PRESS-BAMATHAN, Op, Cit, p.30.

**الفصل الثالث: .....انعكاساته التناقض الأوروبي- الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**  
دولار الجزائر<sup>1</sup>. رغم حساسية المجال العسكري، وحساسية العلاقات الجزائرية المغربية إلا أن الدول الغربية قد وضفت التوتر القائم بين البلدين لتحقيق منافعها الاقتصادية، وذلك من خلال الترويج لأسلحتها وبيعها في الأسواق المغاربية، دون الأخذ بعين الاعتبار ما قد يفرزه هذا السلوك من صدامات بين دول المنطقة وتشنج علاقاتها.

لقد وقفت المبادرات التي ربطت دول المغرب العربي بالتراثات العسكرية مع الدول الغربية، في وجه تحقيق تنسيق أمني- عسكري بين الدول المغاربية، بحيث جعلت الأجهزة العسكرية للدول المغاربية مجرد وسائل لدرء التهديدات الأمنية التي تهدد أمن جيرانها الأوروبيين، فقد جعلت هذه الأخيرة من المغرب العربي بأجهزته الأمنية العسكرية شريطا عازلا في وجه التهديدات القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء، ولم تتجه الدول المغاربية للتنسيق فيما بينها لمحاربة التهديدات التي تمس أمنها المشترك.

مما سبق يتضح أن بناء قوات عسكرية تستمد مهامها الأساسية من البيئة الأمنية المغاربية، وتستهدف حماية أمن الدول المغاربية بالدرجة الأولى يشكل أحد الرهانات الأساسية التي لابد أن تأخذه الدول المغاربية بعين الاعتبار، لاسيما وأن ذلك يحقق للدول المغاربية استقلالها عن الدول الغربية التي تعمل على بناء أمن مغاربي معرف انتلاقا من تهديدات الأمن الأوروبي والأمريكي، وسيكون الأمن المغاربي أكثر صلابة إذا كان مشتركا بين دول الإقليم المغاربي.

---

1- ياسين تمالي، " عن مسؤولية أوروبا في «سباق التسلح» بين المغرب والجزائر "

<<http://www.al-akhbar.com/ar/node/778083> / 20/12/2009>

**الفصل الثالث: .....انعكاساته التنافس الأوروبي-الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**

---

**المبحث الثالث: آثار التنافس الأوروبي-الأمريكي على مستوى القضايا المشتركة بين دول المغرب العربي.**

---

مثلاً كان للتنافس الأوروبي-الأمريكي آثار على المستوى الداخلي للدول المغاربية، كان لها آثار على مستوى بعض القضايا الإقليمية التي تربط بين دول المنطقة والتي أبرزها، الإطار التكاملي الذي يجمع دول المنطقة وهو إتحاد المغرب العربي، وكذا النزاع حول الصحراء الغربية والذي يعد أهم عوامل انعدام الاستقرار في المغرب العربي ككل، كما يعد أهم أسباب فشل مسار التكامل المغاربي.

ما يثير الملاحظة أن المواقف المغاربية من هذا التنافس وهذه السياسات والمشاريع التي تبعثرها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي لم تتجاوز الانفعال، وليس التفاعل ومناقشة هذه السياسات والمشاريع، فلم تتبادر مواقف الدول المغاربية في شكل سياسات موحدة بينها، أو حتى في شكل سياسات فردية صادرة عن كل دولة مغاربية على حدا، ما جعل الدول المغاربية هي الكتلة الخامalaة الواقعة على طرف الخيط الذي يتأثر بحركة جسم واقع في بداية هذا الخيط، على حد تمثيل "سمير أمين" لظاهرة التبعية.

### **المطلب الأول: قضية النزاع حول الصحراء الغربية**

منذ عام 1963 اعترفت الأمم المتحدة بحق تقرير المصير للصحراء الغربية وقد نص قرار الجمعية العامة رقم 2072 بتاريخ 16 ديسمبر 1965 على ضرورة تحرير إسبانيا لإقليم الصحراء الغربية ومنطقة إيفني، كما صدرت العديد من القرارات الأممية في هذا الشأن، لكن إسبانيا قررت إجراء استفتاء شعبي حول تقرير المصير الإقليم إما بانضمامه إلى المملكة المغربية (التي طالبت بحقها في المنطقة) أو باستقلاله النهائي وذلك قبل خروجها من الإقليم، لكن المملكة المغربية بموجب ما ادعنته من حقوق في المنطقة تجاهلت رغبة الصحراويين في الاستقلال، مثلاً تجاهلت القانون الدولي -ي الذي يعطي الحق للشعوب في تقدير المصير، فنظمت المسيرة الخضراء عام 1975 والتي شارك فيها حوالي 370 ألف مواطن مغربي، لاسترجاع<sup>1</sup> ما كانوا يفترضون أنها صحراء مغربية وإخراج المستعمر الإسباني منها.

إن تطور الوضع في الصحراء الغربية تحكمه متغيرات عديدة منها سياسات القوى الدولية في المغرب العربي، حيث تحورت هذه السياسات أساساً حول التحكم في العلاقات المغربية الجزائرية، والموازنة بينهما حتى لا تبرز قوة إقليمية واحدة تسطر على المغرب العربي، وتكون الموازنة بين الجزائر والمملكة المغربية حسب الهدف الذي تحدده كل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي ، لاسيما وأنه رغم تفكك الإتحاد السوفيتي فقد حافظت الجزائر على علاقتها العسكرية الإستراتيجية مع روسيا، التي استمرت بدورها في دعم الموقف الجزائري من قضية تقرير المصير للصحراء الغربية داخل مجلس الأمن، وفي المقابل نجد الولايات المتحدة أكثر مراعاة للمطالب المغاربية بخصوص هذه القضية. إضافة إلى أن التنافس الجزائري-المغربي

---

1-Lan, O.LESSER, Op, Cit, p.31.

**الفصل الثالث: .....انعكاساته التنافسي الأوربي-الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**  
على المستوى المغاربي ككل، من خلال قضية الصحراء الغربية يشوش المخططات الأمريكية في المنطقة ويهدها.

لذا فالنزاع حول الصحراء الغربية قد أخذ بعدها توظيفياً، في سياق التنافس على تجميع المصالح على الساحة المغاربي، بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي خاصة وأن هذه الدول ترى في المنطقة خزان نفطياً (الجزائر وليبيا) وموقعاً إستراتيجيَا فضلاً عن كونها سوقاً لمنتجاتها<sup>1</sup>. لذا تعد قضية الصحراء الغربية أهم مشكلة أمنية في المغرب العربي، ذلك أن لها آثار سلبية على أمن هذه الدول فرادى أو على أنها الشامل، فقد أدت هذه القضية إلى خلق توتر بين الجزائر والمملكة المغربية من جهة وبين المملكة وليبيا من جهة أخرى بسبب دعم ليبيا لجبهة البوليزاريو وبالمقابل دعم الملكة المغربية لمعارضي السلطة الليبية المتواجدين في التشاد<sup>2</sup>.

هذا ورغم تدخل وساطات من عدة دول لحل هذا النزاع وإنها مسبباته، إلا أن مسار حل النزاع قد استبدل بفكرة إدارته، أي إيقائه دون حل حتى تبقيه الدول الوسيطة وسيلة لتوظيفها لدى الحادة إلى ذلك، ورغم إدراك الدول المغاربية لهذه اللعبة السياسية إلا أنها قد اندمجت فيها، دون أن تبادر أي منها بتشجيع مفاوضات حل هذا النزاع، وتقديم تنازلات أو إرسال إشارات ورموز تحوي بقبولها الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

إضافة إلى ما سبق من سلبيات، أفرزت قضية الصحراء الغربية آثاراً على مستويات أخرى، فاستمرارية هذا النزاع وغياب منظور أمريكي واضح لحل هذه القضية يغذي سباقاً نحو التسلح بين الدول المغاربية وخاصة بين الجزائر والمغرب، وإنقال عائق الميزانية العامة بنفقات شراء أكثر الأسلحة تطوراً<sup>3</sup> على حساب التنمية الاقتصادية، وإضافة إلى ذلك تسلك المملكة المغربية إستراتيجية أخرى، فهي تستثمر أموالاً طائلة في إعمار الصحراء الغربية، فقد خصصت المملكة 3 مليارات دولار لبناء سكنات وطرق ومصانع لتنسقطر المغاربة إلى الصحراء الغربية، التي صار يقطنها اليوم حوالي مئة ألف مغربي، فالملكة اليوم تراهن على الزمن والهجرة التي تشجعها مكافآت تقدمها الدولة لتغيير التركيبة الديمografية للصحراء الغربية مع مرور الزمن<sup>4</sup>.

لذا فالرهان الأساسي لدول المغرب العربي على المستوى الإقليمي، هو حل هذه القضية على ضوء الحقائق التاريخية والقانون الدولي وترابطي الأطراف، بالنظر إلى أن هذه القضية تشكل نقطة ضعف للدول المغاربية كل، ذلك أنها تشكل أحد نقاط الارتكاز والتدخل الأوروبي والأمريكي في الشؤون الداخلية للإقليم، فقد صنفت الإدارة الأمريكية النزاع حول الصحراء الغربية أحد بؤر التوتر الكبرى في العالم، كونها تمنح للولايات المتحدة الأمريكية فرصه الدخول إلى المنطقة المغاربية من خلالها.

1-مصطفى الخافي: "أزمة العلاقات المغاربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية".

〈http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B29EC5EF-B608-42C1-8877-05AAEAB66964.htm/12/1/2010〉

2-Barry, BUZAN and Ole, WAEVER, Op, Cit, p.188.

3-Pascal, BONIFACE, Op, Cit, p.318.

4-Gérard, CLAUDE, Op, Cit, p.145.

**المطلب الثاني: قضية التكامل الجموي.**

نشأ اتحاد المغرب العربي بموجب اجتماع قادة دول المغرب العربي في زرالدة بتاريخ 10 جوان 1988، والذي قرر القادة المغاربة خلاله إنشاء لجنة تبحث سبل تحقيق وحدة مغاربية، عقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها بالجزائر في 13 جويلية 1988. بعدها أعلن القادة المغاربة غداة اجتماعهم بمراكش المغاربية إنشاء اتحاد المغرب العربي بتاريخ 17 فيفري 1989، بين كل من الجزائر وتونس والمملكة المغاربية ولibia وموريتانيا.

لكن هذه المؤسسة لم تؤدي ولو جزءاً صغيراً من الأهداف المسطرة في إعلان مراكش، فقد تجمد نشاط اتحاد المغرب العربي منذ الوهلة الأولى لنشائه، ما أرجعه المحللون السياسيون المهتمون بشؤون المنطقة، في المقام الأول إلى تشنج العلاقات بين المملكة المغاربية والجزائر بسبب خلافهما حول قضية تقرير المصير في الصحراء الغربية، وضعف العلاقات المغاربية البينية بكل على عدة مستويات.

لقد أثّرت علاقات الشراكة بين المغرب العربي من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي من جهة أخرى، على مسار التكامل المغاربي وعلى قيام علاقات متشابكة بين دول المنطقة المغاربية، فقبول الدول المغاربية الدخول في مسار الشراكة مع دول الإتحاد الأوروبي من خلال عدة أطر كاتفاقيات الشراكة الثانية بين دول جنوب المتوسط من جهة والدول الأوروبية من جهة أخرى، ومسار الشراكة الأورومتوسطية والمشاريع التي جاءت بعده، مثلما مع الإتحاد الأوروبي تشجع الدول المغاربية إقامة علاقات معقدة مع الولايات المتحدة الأمريكية. إن من بين ما يتضمنه سعي الدول المغاربية لربط علاقات مع الدول الغربية على حساب علاقاتها البينية، تجزئة دول المغرب العربي و العالم العربي ككل ، وذلك لما تتضمنه هذه الاتفاقيات التي تتعامل مع العالم العربي على أنه يتضمن إقليمين فرعيين المغرب العربي من جهة والشرق العربي من جهة أخرى. ما يستدعي الملاحظة هنا هو أن الدول المغاربية جعلت بناء العلاقات المتشابكة مع الدول الغربية الأولوية على حساب نتطوير علاقاتها البينية<sup>1</sup>.

لقد أفرز هذا الوضع، أو بالأحرى ساهم في تعميق واقع كان موجوداً من قبل، فكل دولة مغاربية تتفاوض بانفرادية مع الجانب الأوروبي والأمريكي للحصول على مصالحها الخاصة، فمبدأ الاعتماد على الذات لازال يسيطر على سلوكيات دول المغرب العربي، وأبرز مثال على أولوية العلاقات مع الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة، هو عدم تقديم مشروع مجال التبادل التجاري الحر بين كل من تونس والمملكة المغاربية والأردن ومصر، المقرر انطلاقه عام 2001، والذي نشأ مع ما عرف بمسار أغادير الذي شجعه الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا<sup>2</sup>، هذا المشروع لم يساهم في خلق تضامن اقتصادي فعلي بين دول جنوب المتوسط عموماً وعدم مبادرة هذه الدول بتقديم تنازلات في سبيل تحقيق هذا المشروع، لذا فهذه الدول لا تعطى فرصة لبناء علاقات اقتصادية مع الدول العربية حتى وإن كانت من خارج المغرب العربي، بينما

**الفصل الثالث: .....انعكاساته التنافسي الأوربي- الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**  
تعطى هذه الفرصة لدول أخرى كالصين التي باشرت عملية إنشاء مصفاة في الجزائر، كذلك الحال بالنسبة للإمارات ودول من أمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا وغيرها.

الملحوظة نفسها تطبق على المملكة المغربية، حيث تعمل هذه الأخيرة على تقوية علاقاتها مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وما يلي على ذلك الزيارات المتعددة للملك محمد الخامس إلى الغابون والسنغال والكاميرون والنيجر وغيرها، فهذه الدول تعد المنطقة الأولى المستقطبة للشركات الاستثمارية للمملكة، إلى درجة أن هناك من المحللين المهتمين بشؤون المنطقة من يعتقدون أن التوأمة المغربي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء في طريقه نحو منافسة التوأمة الفرنسي فيها، إضافة إلى ذلك إنشأت المملكة المغربية العديد من المساجد في النيجر وأرسلت أئمّة إلى هناك.<sup>1</sup>

يقول المحلل "أحمد محيو" أنه لدى ملاحظة المغرب العربي فإنه يتadar إلى الذهن أن هناك تناقض، فهو بصدق منطقة تبرز فيها عوامل الوحدة بوضوح، لكن في الوقت ذاته يصعب إدراك أسباب فشل التكامل المغاربي، وانعدام علاقات تعاونية عالية الوتيرة بين هذه الدول، فرغم اشتراك هذه الدول في عوامل من المفترض أنها تشجع وحدتها كالتاريخ المشترك والدين واللغة، إلا أن نشاط اتحاد المغرب العربي محمد.<sup>2</sup>

والواقع أن عوامل الفشل في اتحاد المغرب العربي قد برزت منذ نشأته، وكانت أكبر من عوامل النجاح، فمنذ البداية لم يكن الهدف من تأسيسه تحقيق التعاون والتكامل بين دوله بقدر ما كان الهدف من ذلك محاولة لإيجاد إطار لاحتواء الخلافات المغاربية الجزائرية، إضافة إلى أنه استهدف تحقيق مطالب المجموعة الأوروبية - آنذاك - والتي كانت تراهن على سوق قوامها 80 مليون مستهلك، كما كانت نشأته انعكاساً لموجة إقليمية التي شهدتها النظام الدولي ككل وزاد انتشارها أكثر بعد نهاية الحرب الباردة، فقد دعم برنامج الأمم المتحدة الخاص بإفريقيا إقامة منظمة إقليمية بين الدول المغاربية، فتوأمة مثل هذه المؤسسات يخفف من مسؤوليات المؤسسات الدولية في حل بعض التوترات الناشبة على مستوى الأقاليم الفرعية في النظام الدولي<sup>3</sup>، إلا أن اتحاد المغرب العربي لم يف بالهدف الأساسي الذي أنشئ من أجله، والمتمثل في خلق وحدة مغاربية، فقد تجمد نشاط اتحاد المغرب العربي عام 1994 عندما اتهمت الجزائر المملكة المغربية بتمويل الجماعات المسلحة الجزائرية، فأغلقت الجزائر حدودها مع المملكة المغربية وردت المملكة بالطرق ذاتها، فطلب الملك المغربي الحسن الثاني بتجميد مؤسسات الاتحاد مؤقتاً إلى حين حل القضية مع الجزائر، ولم تُحل القضية إلى اليوم، ولم يتم تفعيل نشاط اتحاد المغرب العربي حتى يومنا هذا.<sup>4</sup>

1-Claude, GÉRARD, Op, Cit, p.184.241.

2-Michael, BRONDINO, "Le Maghreb entre diversité et unité : l'enjeu de la modernité et de la démocratisation".

3-The conflict management program , Why does Maghreb matters : Threats, Opportunities and options of effective US engagement in North Africa, (march 2009).

4-إدريس الكتوري: "من يخرج اتحاد المغرب العربي من غرفة الإبعاد؟".

<[http:// www.alasr.ws /index.cfm?method=home.con/20/12/2009](http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con/20/12/2009)>

**الفصل الثالث: .....انعكاساته التنافسي الأوربي-الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**

لكن لا يمكن حصر أسباب تجدد نشاط اتحاد المغرب العربي في توثر العلاقات الجزائرية-المغربية، فهناك خلافات مغاربية أخرى ساهمت وإن كان ذلك بنس بـ متفاوتة، في تجميـد نشاط التكتل، ومنها الخلاف التونسي الليبي الناشـب عن طرد ليبـيا لعمال تونسيـن من أراضـيها<sup>1</sup>. إضافة إلى الخلافـات الليـبية المغارـبية والـتي لـعبـت دورـا (وـإنـ كانـ هـامـشـيا مـقارـنةـ بالـدورـ الذـي تـلـعبـهـ الخـلـافـاتـ الـجزـائـرـيةـ المـغارـبـيةـ)ـ فيـ تـجمـيدـ نـشـاطـ إـتـحـادـ الـمـغـرـبـ الـعـربـيـ،ـ وـذـلـكـ عـلـىـ خـلـفـيـةـ تـخـلـيـ الـدـوـلـ الـمـغـارـبـيـةـ عـنـهـاـ فـيـ قـضـيـةـ "ـلـوكـرـبـيـ"ـ<sup>2</sup>.

إن التنسيق والتعاون بين الدول المغاربية من شأنه أن يشكل عامل توازن مع النفوذ الأوروبي والأمريكي في المنطقة، أي أن الدول المغاربية من خلال تعـاونـهاـ معـ بعضـهاـ البعضـ تـحدـدـ سيـاسـاتـ خـاصـةـ بهاـ مقـابـلـ السـيـاسـاتـ الـأـمـريـكـيـةـ وـالـأـورـوبـيـةـ ،ـ فالـتـعاـونـ بـيـنـ الدـوـلـ الـمـغـارـبـيـةـ لـهـ مـقـومـاتـ لـعـلـ أـهـمـهـاـ وجودـ تـخـصـصـ وـاـضـحـ بـيـنـ بـلـدانـ الـمـغـرـبـ الـعـربـيـ منـ حيثـ نـوـعـيـةـ السـلـعـ التـيـ تـنـتـجـهـ كـلـ دـوـلـةـ ،ـ ماـ يـجـعـلـنـاـ نـمـيـزـ بـيـنـ فـئـاتـ مـنـ الدـوـلـ فـيـ مـنـطـقـةـ الـمـتوـسـطـ:

1. دول متخصصة في إنتاج المحروقات (ليـبيـاـ وـالـجـزاـئـرـ).
2. مجموعة من الدول متخصصة في إنتاج المنتجات الزراعية والمعادن (تونـسـ وـالـمـمـلـكـةـ الـمـغـرـبـيـةـ).
3. مجموعة من الدول متخصصة في إنتاج السلع الصناعية الأكثر تطورا (الـبـرـتـغالـ وـإـسـبـانـيـاـ وـالـيـونـانـ وـيـوـغـسـلـافـيـاـ...).
4. دول لها تخصص صناعي قديم مع كثافة في رؤوس الأموال (فرـنـساـ وـإـيطـالـياـ)<sup>3</sup>.

لقد عبر أحد المحلـيينـ عـنـ هـذـهـ الأـوـضـاعـ السـلـبـيـةـ التـيـ يـعـانـيـ مـنـهـاـ الـمـغـرـبـ الـعـربـيـ عـلـىـ مـسـتـوـىـ عـلـاقـاتـهـ الـبـيـنـيـةـ،ـ بـقولـهـ "ـأـنـ الـمـغـرـبـ لـاـ يـعـنـيـ الـمـغـارـبـةـ"ـ بـحـيـثـ يـغـيـبـ كـلـ شـكـلـ مـنـ أـشـكـالـ التـعاـونـ وـالـتـنـسـيقـ فـيـماـ بـيـنـ الدـوـلـ الـمـغـارـبـيـةـ وـفـيـ الـوقـتـ ذـاتـهـ تـقـوـفـ عـوـاـمـلـ التـكـامـلـ.

### **المطلب الثالث: مواقفـهـ الـدولـ الـمـغـارـبـيـةـ مـنـ التـنـافـسـ الـأـورـوبـيـ وـالـأـمـريـكـيـ.**

في الواقع لا تملك دول المغرب العربي استراتيجيات وسياسات في مواجهة السياسات والمشاريع الأمريكية والأوروبية، رغم ما يفرض ذلك من سلبيات على المستوى الداخلي والإقليمي للمغرب العربي، بل أكثر من ذلك تراهن دول المغرب العربي على التنافس الأوروبي الأمريكي على أراضيها، وتستثمر تصادر بعض المصالح والموافق بينهما قصد تحقيق مصالحها مثل ما فعلته خلال الحرب الباردة وما ميزها من تنافس الرأسمالي الاشتراكي ، فهي أحيانا تلوح بعلاقاتها مع الولايات المتحدة ل تستدرج الدول الأوروبية

1-Jean-François, TROIN et autres, Op, Cit, p.6.

2-الكنبوري ادريس: "بعد عشر سنوات مـاـذا حقـقـ مـشـروـعـ بـرـشـلونـةـ".

〈 <http://www.islameonline.int/14/1/2010>

3-بشرة خضر: "منطقة البحر المتوسط بين التجارب الفردية والمشاريع التضامنية"، مرجع سبق ذكره، ص.140.139.

**الفصل الثالث: .....انعكاساته التنافسي الأوروبي- الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**

للحصول على بعض المصالح والامتيازات ، ومثال ذلك ما قامت به المملكة المغربية عندما أصدرت فرنسا في عهد الرئيس "فرانسوا ميتيران" Mitterrand إنذارا حول الأوضاع السلبية لحقوق الإنسان في المملكة المغربية، وهو ما فعلته تونس كذلك في بداية التسعينيات حول القضية ذاتها، وقد انتهت الجزائر النهج نفسه طيلة عقد التسعينيات، دون إدراك من هذه الدول أن هذه الاختلافات في المصالح والمواقف بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية مؤقتة ولا يمكن أن تسمى علاقات الطرفين بالمغرب العربي على التحالف الغربي<sup>1</sup>. كما تلوح الدول المغاربية بعلاقاتها مع الإتحاد الأوروبي تارة أخرى، لتحصل على امتيازات ومصالح من الولايات المتحدة.

بحيث تستغل دول المغرب العربي علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية لتجعل منها وزنا مضادا لعلاقاتها مع دول الإتحاد الأوروبي، وذلك للحد من تدخله في شؤونها الداخلية، لاسيما مع ظهور حركات مناهضة للعلاقات مع دول الإتحاد الأوروبي في كل من تونس والجزائر لاعتقادها بأن هذه العلاقات لا تخدم مصالح دولها ولا تحترم سيادة هذه الدول، لأنها تتدخل بمبرر علاقاتها معها في شؤونها الداخلية ، لذا ترى هذه الحركات فيربط علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية عملا موازنا للفوز الأوروبي فيها<sup>2</sup>.

إضافة إلى موازنة النفوذ الأوروبي، تتجه دول المغرب العربي إلى تكثيف علاقاتها مع الولايات المتحدة بسبب ضآلته عوائد شراكتها مع الإتحاد الأوروبي، وعدم وفاء دولة بوعوده لهذه الدول، وإعطاء الأولوية لدول شرق أوروبا، حيث يعبر أحد المسؤولين المغاربة عن ذلك بقوله : "لقد تركنا الإتحاد الأوروبي لصالح دول شرق أوروبا لذا سنتركهم لصالح زعيم العالم".

لعل أحد أهم أسباب غياب سياسات مغاربية مشتركة في مواجهة المشاريع الأوروبية والأمريكية، هو قيام سلوكيات هذه الدول على مبدأ "المساعدة الذاتية" ، فكل منها تعمل على استثمار التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي لصالحها ودون التنسيق مع الدول الأخرى لصياغة سياسات موحدة لمواجهة النفوذ والتأثير المتزايد لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي فيها ، لذا فإن أهداف دول الضفة الجنوبية غير موحدة، ذلك أن بينها مشاكل وتوترات كمشاكل الحدود، إضافة إلى أن هذه الدول تركز وتهتم أكثر بمشاكلها الداخلية كالتوترات الاجتماعية ومتابعة التحديث السياسي والإصلاحات الاقتصادية، وعدم الاستقرار الذي مررت بها دول المنطقة.

الواقع أن الرغبة في إقامة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع الإتحاد الأوروبي لا ترجع إلى النخب الحاكمة فحسب، بل يرجع ذلك إلى بعض النخب ذات النفوذ في الدول المغاربية حيث يرى المحل والصحفي الفرنسي في جريدة "Le monde" ، "ريمي لو فو" LEVEAU Remy أن الجيش الجزائري يرغب في التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لتحديث المؤسسة العسكرية من خلال إقامة علاقات تعاونية في المجال العسكري مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي للاستفادة من التكوين التقني للجيش

1-عبد الإله بلقرiz، مرجع سابق ذكره، ص.48.

2-Rémy, LEVEAU, "Etats-Unis\_Europe\_Maghreb, Nouveau champs de forces".  
< [http://www.revue-lebanquet.com/pdf/a\\_0000291.pdf](http://www.revue-lebanquet.com/pdf/a_0000291.pdf) /31/1/2009>

**الفصل الثالث: .....انعكاساته التناقض الأوروبي- الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**

الجزائري على يد خبراء أمريكيين في مكافحة الإرهاب، وللحصول على معدات وعتاد حربي، ويتجلى التقارب الجزائري الأمريكي فيما يخص القضايا العسكرية في المؤتمرات والقمم الدولية الخاصة بمجال مكافحة الإرهاب الدولي من خلال إصدار مواقف متقاربة مع الموقف الأمريكية، وانضمامهم إلى الحوار الأطلسي للناتو في مارس 2000. في مقابل ذلك ترکز الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر في مجال الشراكة العسكرية، ذلك أنها تعتقد أن الاستقرار في الجزائر عامل مؤثر على الاستقرار في المغرب العربي كل، إضافة إلى ثقلها في المغرب العربي، وفي القارة الإفريقية ، حيث ساهمت الجزائر في حل العديد من النزاعات في القارة الإفريقية<sup>1</sup> ، وبالتالي لموافقتها وقع على الدول الإفريقية، إضافة إلى أنها أكثر الدول المغاربية معاناة من النشاطات الإرهابية على أراضيها.

على عكس ذلك توجد معارضه لإقامة علاقات مع الولايات المتحدة على مستوى القيادة في الدول المغاربية، وذلك بسبب دعمها للطرف الإسرائيلي في النزاع العربي الإسرائيلي وحصارها الطويل و من ثم إعلانها الحرب على العراق وحربها على أفغانستان، وموافقتها المضادة للقضايا العربية.<sup>2</sup>.

إن تناقض كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي على تشكيل مجال اقتصادي تابع له في المغرب العربي، يتيح لدول المنطقة خيارات وبدائل حيث تختر الاتفاق الذي يعطيها امتيازات أكبر ويتماشى ومصالحها، ما جعل مركز التقل في الإقليم المغاربي والشرق أوسطي عموما ينتقل من الدول ذات القوة العسكرية إلى الدول التي تملك أسوأها كبيرة<sup>3</sup> ، لذا يمكن للدول المغاربية أن تراهن على التناقض الأوروبي الأمريكي لتوسيع من هامش حركتها وفاعليتها على المستوى الإقليمي الشرق أوسطي ككل وتستغله لصالح قضاياها، بحيث يمكن أن تضغط على الدول الغربية باستعمال الورقة النفطية على غرار تجربة الحضر البترولي في السبعينات<sup>4</sup> ، واستغلاله من أجل تحقيق بعض المكاسب والامتيازات، فقد طمحت الجزائر مثلا إلى الحصول على بعض المكاسب فيما يخص قطاع المحروقات في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبي المتوسطية، منها ضمان مداخل مستقرة ودائمة للمحروقات والعمل على تطوير مصادر طاقوية بديلة عن النفط الذي أكد الخبراء إلى أنه في طريق النضوب ، إضافة إلى طلب مساعدة الدول الأوروبية لمكافحة التصحر والحفاظ على الغابات، وإنشاء وكالة أوروبيّة لحماية البيئة<sup>5</sup>.

لذا فإن التناقض الأوروبي الأمريكي في المغرب العربي وإن كانت له مجموعة من الانعكاسات السلبية على بعض قطاعات الأمن الشامل المغاربي، إلا أنها تعطي للدول المغاربية عروضا تجارية مميزة، كما أنه

1-Abdenour, BENANTAR, "Relation d'alliance Américano- Marocaine et jeu d'équilibre américain entre le Maroc et l'Algérie", Abdenour, BENANTAR, "Les Etats-Unis et le Maghreb, Regain d'intérêt?", Op, Cit, p.270.

2-Rémy, LEVEAU, "Etats-Unis\_Europe\_Maghreb, Nouveau champs de forces".

<[http://www.revue-lebanquet.com/pdf/a\\_0000291.pdf](http://www.revue-lebanquet.com/pdf/a_0000291.pdf) /31/1/2009>

3-بخوش مصطفى، "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سابق ذكره، ص.134.

4-Rémy, LEVEAU, "Etats-Unis\_Europe\_Maghreb, Nouveau champs de forces".

<[http://www.revue-lebanquet.com/pdf/a\\_0000291.pdf](http://www.revue-lebanquet.com/pdf/a_0000291.pdf) /31/1/2009>

5-Racio Méndez, ALEMAN, "La sécurité Méditerranéenne : L'OTAN est – elle la solution".

<<http://www.nat.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf> /2/2/2009>

**الفصل الثالث: .....انعكاساته التنافسي الأوروبي- الأمريكي على الأمن الشامل المغاربي**  
رغم كثافة المشاريع التي تخص الولايات المتحدة الأمريكية بها المغرب العربي إلا أنّ أوروبا تبقى الأكثر تواجداً ونفوذاً في المنطقة المغاربية.

تعتقد الباحثة "دوروثي شميد" DOROTHÉE Schmid أنّ على المغاربة التعلم كيف يتفاوضون على المدى القصير مع الطرفين الأوروبي والأمريكي، وذلك ليحققوا مكاسب في عدة مجالات<sup>1</sup> ، لكن في الواقع توجد عقبات في وجه ذلك، يمكن إجمالها في ثلاثة أفكار أساسية:

تتمحور الفكرة الأولى في كون أن كل من الولايات المتحدة وفرنسا تسعين إلى إقامة مناطق للتبادل الحر مع الدول المغاربية، أساسها المنافسة التجارية الحرة وإلغاء القيود الجمركية والحصول على تسهيلات من أجل الاستثمار في المنطقة وتحشد إمكانات ضخمة من أجل ذلك ، لكن هل بإمكان الشركات المغاربية أن تتنافس الشركات والمصانع الاستثمارية الفرنسية والأمريكية في الدول المغاربية؟

الفكرة الثانية هي أن كل دولة من الدول المغاربية لا تملك إستراتيجية واضحة للتعامل مع الطرفين الفرنسي والأمريكي ، بل إنها تنتظر منها القيام بالمبادرة وإعداد خططهم الإستراتيجية التي تصيغها في مراكز الأبحاث المتخصصة بدقة تضمن نجاحها وقبولها من قبل الدول المغاربية.

وكنقطة ثالثة يتضح أنّ البلدان المغاربية تتعامل مع المشاريع الأمريكية والأوروبية بمنطقة والإرضاء، فهي تحاول إرضاء الطرفين والسعى نيل ودهما، ولو على حساب المصلحة الوطنية والمصالح المشتركة بينها.

إن هذا الدور الضعيف وغير الفاعل للدول المغاربية في ميزان الـ تتنافس الأوروبي الأمريكي في المنطقة، يعود إلى معضلة أساسية تتمثل في غياب خطة تنسيقية مشتركة بين الأقطار المغاربية في مجال التعاون والتكميل الاقتصادي فيما بينها، والانطلاق في تفاوضها مع الاتحاد الأوروبي أو مع الولايات المتحدة من مصالحها المشتركة لا الفردية ، لكن هذا التفكك مستمر مادامت لا توجد إرادة سياسية لدى الحكومات المغاربية لظهور موقف موحد، عبر خلق وحدة اقتصادية.

إلا إن هذا الهدف يبقى بعيد المنال في ظل الأزمات والمشاكل التي تتighbط فيها المنطقة وأبرزها مشكل الصحراء وتوتر العلاقات الجزائرية المغاربية وكذا اختلاف مواقفها من القضايا الإقليمية والدولية، ومن بينها مسألة التطبيع مع إسرائيل. لذا فإن العامل الأساسي لإقامة علاقات قائمة على التكافؤ بين أطراف المعادلة الأوروبي-الأمريكية-المغاربية، هو إتباع نهج تعاوني تعددي لمعالجة المشاكل المشتركة بين هذه الأطراف، هذا ما يرى "جون ديفورك" JEAN Dufourcq أنه موجود في الدبلوماسية الوقائية<sup>2</sup>.

1- "L'influence des Etats-Unis et de l'Europe sur le Maghreb".

<[http://www.cafe-geo.net/article.php3?id\\_article=566/15/3/2010](http://www.cafe-geo.net/article.php3?id_article=566/15/3/2010)>

2-Jean, DUFOURCQ, "Méditerranée, le bon voisinage stratégique en question", Op, Cit, p.29.30.